

واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات

والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية

دراسة ميدانية على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية

بمدينة ينبع الصناعية

**Technical evaluation criteria in the new government procurement and
competition system: Implications for competitive tenders and its
impact on the performance of engineering projects.**

A field study on the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh, and the
Royal Commission in Yanbu Industrial City

إعداد فريق البحث

20212005068	قائد الفريق : عبدالعزيز صالح النعيمثي
20222005474	أنوار سعيد بادغيش
20212005176	تركي فتحي عفاشه
2021206434	ميرال مبروك الغامدي
20222005961	فاطمه نايف المطيري
20222005609	أحمد هادي الغامدي
20222005485	موسى حمد دغيري
20222006031	محمد حسن الأمير
20222005700	إبراهيم محمد عقيل
20222005379	ثامر محمد ال رمثه

إشراف الأساتذة

د. وليد سليمان

د. فاطمة مصطفى

الإهداء ..

إلى العزم المتَّقد

والأمل الذي لا ينطفئ

إلى الشباب الذين يبنون الوطن

فيزدهر بهم .. ويزدهرون به ..

إلهم أينما كانوا

وحيثما كانوا ..

(شكرو عرفان)

عن عميق الامتنان ، لكل الأشخاص الرائعين في حياتنا

عنهم وحدهم .. حين جعلوا من هذا البحث أمراً ممكناً ..

• إلى الأباء و الأمهات ، والزوجات والأبناء ، الحب والسند الذين دعمونا بكل ما

يستطيعون ، كنتم لنا المشعل.

• إلى الأساتذة المشرفين د.وليد سليمان ، د.فاطمة مصطفى ، توجيهاتكم الكريمة

ومؤازرتكم هي التي أخرجت لنا هذا البحث .

• إلى أصحاب الدراسات السابقة في موضوعنا الذين لا يعرفونا وعرفناهم نحن ، فكراً،

ومعنى ، استرشدنا بكم.

• إلى (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة

ينبع الصناعية) ، دعمكما ومنتسبيكم كان سبباً لنجاح دراستنا البحثية.

• إلى المحكمين لبحثنا الذين كانوا بوصلتنا ، شكراً لوقتكم

• إلى الجندي المجهول /المعلوم قائد فريقنا البحثي مهندس: عبدالعزيز النغيمشي، الذي

جاد علينا توجيهاً ونصحاً ، ممتنون لك .

• إلى جامعتنا: (جامعة الجميع الذكية) صاحبة الفضل، التي احتضنتنا طوال مسيرتنا

الدراسية، الأستاذ المؤسس: ناصر المحميد

رئيس الجامعة: د.عبدالرحمن المحميد، الكادر الإداري والتعليمي، كل الشكروالعرفان.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية من خلال التطبيق على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية. ولغرض الدراسة ولتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ومع توفر التقنية المناسبة لتوزيع الاستبانة إلكترونياً استخدم الباحثون البرامج الحديثة في بناء أداة الدراسة ومن ثم تم إرسالها لعينة عشوائية مكونة من الموظفين والموظفات العاملين في الشؤون الفنية والمشتريات بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، وبعد التطبيق الميداني حصل الباحثون على عدد (132) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، ولتحليل البيانات التي جمعها الباحثون فقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وذلك بعد أن تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي.

كشفت الدراسة عن تأكيد أفراد عينة الدراسة عن التزام كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية بتطبيق معايير القبول والتقييم الفنية في اختيار المنافسين وذلك بنسبة (95.5%)، وأن أكثر من (94%) من أفراد العينة يرون أن معايير تقييم العروض فنياً ساهمت ولو بشكل بسيط في اختيار المنافس الأنسب لتنفيذ المشروع، كما وجدت الدراسة أن ما نسبته (90.8%) من أفراد العينة يرون أن معايير تقييم العروض الفنية ساعدت في رفع مستوى أداء المشاريع الهندسية في جهة عملهم، و(91.6%) من أفراد العينة يرون أن المعايير الفنية ساهمت في اختيار منافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب المواصفات والجودة المعتمدة.

كما قدمت الدراسة عدة توصيات لرفع مستوى اطلاع مسؤولي المشاريع بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد بناءً على ما توصلت له من نتائج، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة إشراك المسؤولين عن إدارة المشاريع الهندسية في بناء آلية التقييم ومعرفة جوانب القصور في الآلية الحالية من خلال التنسيق مع موظفي المشتريات كونهم الأكثر خبرة في هذه الآلية.

Abstract

This study aims to explore the reality of the application of the criteria for approving technical offers for competitors under the government's new approach regarding competitions and procurement system and its impact on the performance of engineering projects through its application in the following sectors the Ministry of Human Resources, Social Development in Riyadh, and the Royal Commission in Yanbu Industrial City.

We have utilized the descriptive analytical approach in order to fulfill the purpose of the study and to achieve its objectives. The questionnaire was used as a tool for data collection, and with the availability of the appropriate technology to distribute the questionnaire electronically, the researchers adopted modern programs to build the study tool. Consequently, it was sent via e-mail and social media to a random sample consisting of male and female employees working in technical affairs and procurement at the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh, the Royal Commission in Yanbu Industrial City. After the field application, the researchers collected (132) valid questionnaires for statistical analysis. To analyze the data collected by the researchers, a number of appropriate statistical methods were implemented using the statistical packages for the social sciences, which are symbolized by the acronym (SPSS), and this process takes place after the data has been encoded and entered into the computer.

The study revealed that the members of the study sample have confirmed the commitment of both the Ministry of Human Resources and Social Development and the Royal Commission in Yanbu Industrial City in applying the technical acceptance and evaluation criteria in selecting the competitors by (95.5%), and that more than (94%) of the respondents believe that the criteria for evaluating the proposals technically contributed even slightly to selecting the most appropriate competitor to implement the project. The study also concluded that (90.8%) of the respondents believe that the criteria for evaluating technical proposals helped in raising the level of performance of engineering projects in their workplace, and (91.6%) of the respondents believe that the technical standards contributed to the selection of a competitor who is committed to execute the project according to the approved specifications and quality.

The study also listed several recommendations to raise the level of familiarity of project officials at the Ministry of Human Resources and Social Development and the Royal Commission in

Yanbu Industrial City on the government's new competitions and procurement system based on its findings. The study also emphasizes on the need to involve those responsible for both managing engineering projects in building the evaluation mechanism and to know the shortcomings of the current mechanism through coordination with procurement staff as they are the most experienced in this mechanism.

المحتويات

الإهداء ..	ب
(شكر و عرفان) ..	ت
المستخلص ..	ث
Abstract ..	ج
فهرس الرسوم التوضيحية و الجداول ..	ر
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ..	1
المقدمة ..	1
مشكلة الدراسة ..	2
أسئلة الدراسة ..	3
أهمية الدراسة ..	4
أهداف الدراسة ..	4
مجالات الدراسة ..	5
الفصل الثاني الدراسات السابقة والإطار النظري ..	6
الدراسات السابقة ..	6
أولاً: الدراسات العربية ..	6
ثانياً: الدراسات الأجنبية ..	12
التعليق على الدراسات السابقة ..	14
الفجوة البحثية ..	14
الإطار النظري ..	15
المتغير الأول: معايير القبول الفنية ..	15
أولاً: نظرة عامة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ..	15
ثانياً: مفهوم معايير القبول الفنية ..	15
ثالثاً: أهمية معايير القبول الفنية ..	17
رابعاً: نماذج معايير تقييم العروض ..	17

22	المتغير الثاني: المشاريع الهندسية
22	أولاً: مفهوم المشاريع الهندسية
23	ثانياً: أهمية المشاريع
24	ثالثاً: أنواع العقود الهندسية
26	رابعاً: أساليب الشراء والتعاقد في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد
28	الفصل الثالث منهجية الدراسة وإجراءاتها
28	منهج الدراسة
28	1-البيانات الأولية
28	2-البيانات الثانوية
29	مجتمع الدراسة
29	عينة الدراسة
29	أداة الدراسة
29	إجراءات تطبيق أداة الدراسة
30	صدق أداة الدراسة
32	ثبات أداة الدراسة
33	الأساليب الإحصائية
33	الأساليب الوصفية
34	الأساليب الاستدلالية (الكمية)
36	الفصل الرابع عرض نتائج الدراسة وتحليلها
36	أولاً: تحليل ووصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة
38	ثانياً: التحليل الوصفي لأسئلة الدراسة الفرعية
49	ثالثاً: التحليل الاستدلالي لأسئلة الدراسة الفرعية
54	الفصل الخامس: أهم النتائج والتوصيات
54	أولاً: أهم نتائج الدراسة
55	ثانياً: توصيات الدراسة

56	 ثالثاً: مقترحات لدراسات مستقبلية
57	 قائمة المراجع
57	 أولاً: المراجع العربية
59	 ثانياً: المراجع الأجنبية
I	 الملاحق
I	 الملحق (1)
I	 استبانة الدراسة
VI	 الملحق (2)
VI	 ملخص الدراسة باللغة العربية
XV	 الملحق (3)
XV	 Summary

فهرس الرسوم التوضيحية والجداول

18	رسم توضيحي 1 (مراحل معايير التقييم الفني)
20	جدول 1 (معايير كفاءة وقدرات الطاقم الفني والإداري)
21	جدول 2 (معايير الخبرات والمشاريع السابقة)
21	جدول 3 (معايير نظام الجودة)
23	جدول 4 (تصنيفات المشاريع)
25	جدول 5 (أنواع العقود)
27	جدول 6 (أساليب الشراء والتعاقد في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية)
31	جدول 7 (معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين)
32	جدول 8 (معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مستوى أداء المشاريع الهندسية)
32	جدول 9 (معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة)
33	جدول 10 (درجات فئات معيار نتائج الدراسة وحدودها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي)
36	جدول 11 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر)
36	جدول 12 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس)
37	جدول 13 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي)
37	جدول 14 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة)
37	جدول 15 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص الوظيفي)
40	جدول 16 (إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة)
46	جدول 17 (إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مستوى أداء المشاريع الهندسية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة)
49	جدول 18 (نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف العمر)
50	جدول 19 (نتائج اختبار "Independent Sample T-test" للفروق في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الجنس)
50	جدول 20 نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف المستوى التعليمي
51	جدول 21 نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف سنوات الخبرة
51	جدول 22 نتائج اختبار "Lsd" للفروق بين فئات سنوات الخبرة
52	جدول 23 نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف التخصص الوظيفي
53	جدول 24 نتائج اختبار "Lsd" للفروق بين فئات التخصص الوظيفي

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة

تسعى النظم والسياسات التي تُبلورها حكومة المملكة العربية السعودية لتوجيه بوصلة المنظمات الحكومية نحو تحقيق طموحات القيادة الرشيدة المتمثلة بأهداف رؤية المملكة 2030، والتي ضمت أهداف عدة منها : وطن طموح، اقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي. ويعد قطاع الإنشاءات والمقاولات وما يحتويه من مشاريع كبرى من أهم المجالات الاقتصادية التي تُظهر ما تبذله المملكة من جهود عظيمة لتحقيق التنوع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتعد هذه المشاريع المحرك الرئيسي لرؤية السعودية 2030.

ووفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2021م فقد شارك قطاع المقاولات والمقاولين العاملين داخل السعودية بدور كبير في دعم التنمية و يأتي هذا القطاع مباشرةً بعد قطاع النفط والغاز في استقطاب القوى العاملة وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث بلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع المقاولات مع نهاية عام 2021م (167,080) منشأة ، وتجاوزت أعداد العمالة في هذا القطاع 2,7 مليون عاملاً وعاملة، كما ساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5% (التقرير الإحصائي السنوي لقطاع المقاولات الهيئة السعودية للمقاولين ، 2021م).

ويرتبط ذلك مع ما تقوم به وزارة المالية من صياغة الأنظمة واللوائح لتنظيم إجراءات المنافسات والمشتريات للجهات الحكومية والتي من ضمنها المشاريع الإنشائية، بهدف تحقيق أقصى درجات الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النزاهة والشفافية المرتبطة بأعمال الجهات للمنافسات والمشتريات، ويعد نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بشكله الجديد النسخة الأكثر تطوراً، حيث ساهم هذا النظام في نقلة المشتريات الحكومية نقلةً نوعية من خلال عدد غير محصور من المزايا لكل أطراف العلاقة سواءً الجهة الحكومية (المالك) أو المتعاقد (المورد).

ويأتي الفصل الثاني عشر من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد المعنون "بمعايير تقييم العروض" والمتضمن المادة الرابعة والعشرون ، والمادة الخامسة والعشرون كأبرز التغييرات التي أدرجها النظام ولم تكن متواجدة في نسخته القديمة، كما تعد عملية اختيار العروض الفنية للمتنافسين وتحديد معايير قبول

هذه العروض من القضايا التي حظيت وما زالت تحظى باهتمام الباحثين وتمثل أهم المحاور التي أثارت جدلاً في أوساط المهتمين (الفهيري، 2012).

ولأن هذا التغيير في النظام جاء حديثاً، مما يمكن دعم عملية اتخاذ القرار لاختيار المتعاقد الأنسب لتنفيذ الأعمال المطلوبة من قبل الجهات المالكة وتلبية احتياجاتها من المواد أو الخدمات بما يحقق "أفضل قيمة مقابل المال" (ضوابط إعداد معايير قبول العروض هيئة كفاءة الإنفاق، 2021) كان ضرورياً البحث في مساهمات هذا التغيير على قطاع المقاولات والإنشاءات. لذا تأتي هذه الدراسة بغرض التعرف على واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية من خلال التطبيق على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية كون بعض الباحثين من منسوبها.

مشكلة الدراسة

تنبثق مشكلة الدراسة من الأهمية القصوى للكشف عن واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية للمتنافسين وأثرها على مستوى أداء المشاريع وخاصة الهندسية منها، وذلك انطلاقاً من الآثار الإيجابية المتعددة التي أحدثها النظام في تغييراته والتي تضمنت مواد ما يخص معايير تقييم العروض، ووفقاً لما أظهرته العديد من الدراسات والأبحاث العلمية حيال هذه المعايير، فقد أظهرت دراسة حالة على مشاريع البناء في القطاعات العامة الهندية والمعتمدة على أقل عطاء مالي فقط أن الوضع الشائع لهذه المشاريع أصبح التأخر في الجدول الزمني، ويعود ذلك لأسباب منها ضعف الموارد المالية والبشرية، وقدرات المقاولين المنفذين (Deep et al, 2017)، وذكر (غيث، 2018) في دراسته أن هناك دراسة لفالهورف في عام (2014) أوضحت أن العطاءات الأقل سعراً تزيد من مشاكل العقود بين المتعاقدين حيث يظهر النقص في الخبرات والمهارات التنفيذية والإشرافية وأسعار المواد مما ينتج عنه سوء تنفيذ لهذه المشاريع، أيضاً دراسة (الفهيري، 2012) التي وجدت أن فرز العروض الفنية والمالية تشكل أهم مراحل المشروع الأساسية في القطاع العام مما أدى بالمنظم أن يخصص 13 فصلاً لهذه المرحلة في نظام الصفقات العمومية التونسية، وكذلك دراسة (غيث، 2018) التي أثبتت نتائجها أن أهم المعايير الرئيسية لاختيار المقاولين هي القدرات الفنية بينما الطريقة الأكثر شيوعاً لاختيار المقاولين والمعمول بها هي العطاء الأقل سعراً مما ساهم في تجاوز العديد من المشاريع جداولها الزمنية والتكاليف المرصودة لها.

ونظرًا لأهمية معايير القبول الفنية في سير مشاريع القطاع العام في المملكة العربية السعودية ودور هذه المشاريع في تحقيق العديد من أهداف المنظمات الحكومية عمومًا ورؤية المملكة 2030 بشكل أخص، والتي أشارت إلى أن المشاريع ستؤدي إلى فتح مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي، وخلق فرص عمل، ودفع التنمية الاقتصادية (رؤية المملكة 2030).

ونظرًا لندرة الدراسات المحلية التي تناولت قضية معايير القبول للعروض بوجه عام -في حدود علم الباحثين- فإن مشكلة الدراسة الحالية تتحدد في الكشف عن واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية من خلال التطبيق على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية؟

أسئلة الدراسة

وللإجابة على السؤال الرئيس تمت صياغة الأسئلة الفرعية كالتالي:

- 1- ما واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية؟
- 2- ما أثر تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء المشاريع الهندسية في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية؟
- 3- ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة والتي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي ، و التخصص الوظيفي)؟

أهمية الدراسة

أولاً الأهمية العلمية: تسهم هذه الدراسة في التأصيل العلمي لمتغير معايير تقييم العروض الفنية في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، والذي لم يلق اهتماماً كافياً من جانب الدراسات المحلية - حسب علم الباحثين- كما حاولت هذه الدراسة الكشف واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، وهو ما لم يتم تناوله في الدراسات المحلية - على حدود علم الباحثين - حتى الآن.

ثانياً الأهمية العملية: تسهم الدراسة الحالية في الكشف عن واقع تطبيق معايير تقييم الفنية وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية ، مما يساعد على لفت انتباه القائمين على إعداد وتصميم المشاريع الهندسية وأصحاب القرار في المنظمات قيد الدراسة ، أو المنظمات المختلفة لأهمية تطبيق مواد النظام الجديد بشكل عام، ومواد معايير التقييم الفنية بشكل خاص، بما يضمن تحقيق أهداف المنظم ، وتحقيق مستوى مرتفع من الأداء في المشاريع الهندسية.

كما ستسهم نتائج الدراسة في تقديم التوصيات للقائمين على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة الملكية بمدينة ينبع والتي من شأنها أن تُحدث تأثير إيجابي على مستوى أداء المشاريع بعد تطبيق معايير القبول الفنية للمتنافسين، الأمر الذي ينعكس بدوره على الصالح العام لمشاريع وأهداف الحكومة.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية بشكل عام إلى الكشف عن واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية من خلال التطبيق في كل من (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية) ، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض ، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية.

2- التعرف على أثر تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء المشاريع الهندسية في كلٍ

من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض ، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية.

3- التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة، والتي تُعزى إلى بعض المتغيرات

الديموغرافية.

مجالات الدراسة

المجالات المكانية: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع

الصناعية.

المجالات البشرية: الموظفين والموظفات بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، الهيئة الملكية

بمدينة ينبع الصناعية.

المجالات الزمنية: تم تنفيذ الدراسة خلال الفصل الثالث من العام الدراسي 1443/1444هـ.

الفصل الثاني الدراسات السابقة والإطار النظري

الدراسات السابقة

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة الجهود البحثية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة، خاصة تلك الدراسات التي تناولت معايير التقييم والقبول الفني بوجه عام، وتلك التي عُنيت بأثر معايير التقييم والقبول على مستوى أداء المشاريع الهندسية على وجه الخصوص، وقد صُنفت هذه الجهود البحثية إلى دراسات عربية وأجنبية، وجرى استعراضهم وفقًا للتسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، ومن ثم تم التعقيب على هذه الدراسات.

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة الشمراني وآخرون (2022) بعنوان: "تطوير إطار التأهيل المسبق والاختيار للمقاولي مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية". جاءت هذه الدراسة بهدف تطوير نموذج عمل يمكن أن يساعد متخذي القرار وأصحاب المشاريع في كل من القطاعين الحكومي والخاص على تحقيق التأهيل المسبق للمقاولين المرشحين ومن ثم اختيار أنسبهم لتنفيذ المشروع. تكونت عينة الدراسة من 266 شخصًا تم اختيارهم من مجتمع الدراسة المؤلف من عدد من العاملين في صناعة البناء بينهم العاملين في الجهات الحكومية وموظفي القطاع الخاص والأكاديميين، وقد استخدم الباحثون الاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عملية اختيار المقاولين الحالية لتنفيذ المشاريع غير مناسبة تمامًا لكونها تعتبر سعر العطاء هو المعيار الرئيسي لمنح المشاريع، وهو ما ساهم في تأخر ما يقارب 60% من مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية في العقد الأخير، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق عمليات التقييم الفني والنموذج المقترح في الدراسة حيث أن هذه العمليات ستعزز إجراءات تقييم وتأهيل المقاولين، وآلية منح العقود لمشاريع البناء، وستساهم في تقييد مشاركة المقاولين غير المؤهلين فنيًا.

2- دراسة عبدالرزاق وآخرون (2021) بعنوان: "تحديد معايير التأهيل المسبق للصحة والسلامة لاختيار المقاول في مشاريع البناء: مراجعة منهجية". هدفت هذه الدراسة لتوضيح أثر أداء المقاولين في المشاريع الممنوحة باستخدام أسلوب التعميد على مقدم العطاء الأقل سعرًا، وتحديد المخاطر المرتبطة بهذا

الإجراء، واتبعت الدراسة منهج تحليل الوثائق والأدبيات السابقة، واستخدم الباحثون قواعد البيانات المختلفة كأداة لجمع البيانات. تكونت الدراسة من مجموعة الأدبيات المتوفرة من عام 1994 إلى 2019م المتمحورة حول المسائل المتعلقة باختيار المقاولين البالغة 38 مقالاً وبحثاً علمياً، وخلصت الدراسة إلى أن اختيار المقاول في مرحلة التأهيل المسبق يعتبر أمراً مهماً في سبيل نجاح المشروع حيث ألقت العديد من الدراسات الضوء على معايير اختيار المقاولين بشكل عام وركزت القليل منها على معايير الصحة والسلامة، كما أوصت الدراسة بأنه يجب تحديد معايير التأهيل المسبق للسلامة التي تمكن ملاك المشاريع من تقييم أداء المقاول لضمان التنفيذ الآمن للمشروع قبل منح العقد.

3- دراسة أشرف وشريف (2020) بعنوان: "أسباب تأخير المشاريع الهندسية بدولة الكويت". هدفت هذه الدراسة للتعرف ودراسة أهم أسباب تأخر المشاريع الهندسية بدولة الكويت ومصادرها المختلفة، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي حيث استخدم الباحثون البيانات المتوفرة لدى عدد من الدوائر الحكومية، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وخلصت الدراسة إلى أن هناك عدد من الأسباب التي أدت إلى تأخر المشاريع الهندسية الحكومية في دولة الكويت ارتبطت بالأطراف الثلاثة "المالك، المشرف، المقاول" كما تبين أن من الأسباب الرئيسية لدى المقاول هي نقص الخبرات الفنية للطواقم، وسوء الإدارة التنظيمية لدى المقاول، وأوصت الدراسة ملاك المشاريع بضرورة التأكد من توفر المعلومات اللازمة عن المشروع وظروفه واحتياجاته قبل التعاقد على تنفيذه مع أي مقاول.

4- دراسة الديراوي (2018) بعنوان: "تأثير استخدام آلية الترسية على أقل الأسعار على أداء المقاولين في قطاع غزة". هدفت هذه الدراسة لتوضيح أثر أداء المقاولين في المشاريع الممنوحة باستخدام أسلوب التعميد على مقدم العطاء الأقل سعراً، وتحديد المخاطر المرتبطة بهذا الإجراء. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات. تكونت عينة الدراسة من 209 مهندساً ومقاولاً وشركات هندسية ممن يعملون في قطاع المشاريع الإنشائية في غزة، وخلصت الدراسة إلى أن ما نسبته 74% من أفراد العينة يستخدمون أسلوب سعر العطاء كمعيار رئيس في تصنيف واختيار المقاولين في المشاريع الإنشائية، كما أن هناك 68% من أفراد العينة يرون أن هذا الأسلوب له مخاطر ستأثر على عقد المشروع، وحصل خطر انخفاض الجودة في المشروع على أعلى نسبة توقع وفق استجابة أفراد العينة بنسبة 80%، جزاء أسلوب التقييم المبني على العطاء الأقل سعراً والذي يترتب عليه تكاليف

إعادة العمل والفشل، وأوصت الدراسة بأنه يجب أن يتم التأهيل المسبق للمقاولين ضمن عملية منتظمة على الأقل سنويًا وذلك سعيًا للخروج بقائمة موثوقة للمقاولين.

5- دراسة إيمان غيث (2018) بعنوان: "تأثير نظام الترسية بأقل الأسعار على جودة المشاريع الإنشائية في

قطاع غزة". هدفت هذه الدراسة لتحليل طرق الترسية الموجودة في المشاريع الإنشائية في قطاع غزة وتحديد أهم الأسباب التي تقلل من جودة هذه المشاريع، تكونت عينة الدراسة من 160 شخصًا من العاملين والمنتسبين لقطاع المشاريع الإنشائية، استخدمت الباحثة المقابلات الشخصية والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدد من المعايير ذات الأهمية البالغة في عملية تأهيل واختيار المقاولين أهمها القدرة الفنية ومعيار تطبيق إجراءات الصحة والسلامة، وتبين من النتائج أن الطريقة الأكثر شيوعًا لاختيار المقاولين هي الاختيار المبني على العطاء الأقل سعرًا، كما أوصت الدراسة بالأخذ بأسلوب الاختيار المبني على العطاء الأقل سعرًا لكن مع ضرورة تطبيق التأهيل المبني على عدد من المعايير أهمها القدرات الفنية والمالية والخبرات السابقة.

6- دراسة الخطيب وآخرون (2017) بعنوان: "تقييم تنافسية مقاولي الإنشاءات في عطاءات المشاريع

الحكومية في الأردن". جاءت هذه الدراسة بهدف التحقق من العوامل المؤثرة على تنافسية المقاولين في المشاريع الإنشائية وإلى تقييم معدل نجاحهم في عطاءات المشاريع الحكومية في الأردن. اتبعت الدراسة منهج تحليل الوثائق، حيث تضمنت البيانات المحللة 289 مشروعًا حكوميًا معلناً عنها في الفترة ما بين 2013-2016 في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تنافسية المقاولين تتأثر بشكل كبير بقطاع المشروع وعدد المقاولين المتقدمين للعطاء، حيث بلغ معدل النجاح في العطاءات لجميع المقاولين في مشاريع الإنشاءات الأردنية 13.3%، وأشارت النتائج أن خبرات المقاول الفنية ليس لها أي تأثير على معدل نجاحهم في العطاءات في أي قطاع من قطاعات المشاريع. كما أوصت الدراسة المقاولين بضرورة قياس وتحسين تنافسياتهم عندما يتقدمون لعطاءات المشاريع الإنشائية الحكومية.

7- دراسة أبوسبيب وآخرون (2016) بعنوان: "أثر الكفاءة الإدارية على زمن تنفيذ مشاريع التشييد في

السودان: دراسة حالة شركات التشييد الكبرى بولاية الخرطوم". هدفت هذه الدراسة لتوضيح الآثار المنعكسة للكفاءات الإدارية على أزمته تنفيذ مشاريع التشييد في السودان، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كُوتت عينة الدراسة من 95 مديرًا

للمشاريع في شركات المقاولات ممن يعملون في قطاع المشاريع الإنشائية في السودان، خلصت الدراسة إلى أن ما نسبته 91% من أفراد العينة يرون أن هناك تأثير قوي لمهارة العاملين على وقت المشاريع، كما بينت الدراسة أن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية للكفاءة القيادية المتمثلة في (القدرات القيادية، والمهارات القيادية، واختيار العناصر البشرية، والوعي بالعناصر التكاملية للأداء، ومهارة التعامل مع الوقت) وأثر هذه العناصر مجتمعة على الوقت المحدد لتنفيذ مشاريع التشييد. وأوصت الدراسة بضرورة اختيار المقاولين الذين تتمتع عناصرهم الإدارية بالخبرات القيادية، والتنظيمية، والخبرات العلمية والمعرفية مجتمعة، إذ أن هذه العناصر يجب توافرها معًا ولا ينفك أحدها عن الآخر.

8- دراسة مير علي (2015) بعنوان: "معايير اختيار المقاول من الباطن لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية". هدفت هذه الدراسة لمعرفة وتحديد معايير اختيار مقاول الباطن لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية. تكونت عينة الدراسة من 90 شركة من شركات المقاولات في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك 3 معايير أكثر أهمية من أصل 28 معيارًا تم مسحها عن طريق الدراسة وهي سعر العطاء الأقل، منظومة إدارة المشروع، ووقت المشروع. كما أوصت الدراسة بأهمية التأكد من استخدام المعايير المناسبة عند الاختيار مع إعطاء الأولوية اللازمة للمعايير السائدة الثلاث وذلك لتجنب الاختيار الخاطئ للمقاول والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في ميزانية المشروع أو تمديد الوقت أو تقليل الجودة وما إلى ذلك مما يؤثر على أداء المشروع سلبيًا.

9- دراسة الوحيدي (2012) بعنوان: "نظام التأهيل المسبق لمقاولي التشييد في قطاع غزة على أساس عملية التحليل الهرمي". هدفت هذه الدراسة للكشف عن ممارسات التأهيل القائمة في قطاع غزة ووضع معايير لعملية التأهيل المسبق لمقاولي المشاريع الهندسية، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي حيث استخدم الباحث الأدبيات السابقة والاستبانة كأدوات لجمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من 80 شخصًا من الجهات الحكومية وشركات المقاولات والشركات الاستشارية والمنتسبين لقطاع المشاريع الإنشائية، خلصت الدراسة إلى أن ما نسبته 85% من المؤسسات والشركات ضمن مجتمع البحث تمارس عملية التأهيل والتقييم المسبق للمقاولين، كما وجدت الدراسة أن المعايير الفنية للتأهيل المسبق لها الوزن الأكبر ضمن معايير التقييم والتأهيل حيث حصلت على نسبة أهمية إجمالية تقارب 80% متضمنة

الخبرات السابقة، والسمعة، والقدرات التقنية والإدارية، والأعباء الحالية وغيرها، وأوصت الدراسة بأهمية استخدام عملية التأهيل الفني بجانب التأكد من الاستقرار المالي للمقاولين والتي من شأنها أن تفرض على المقاولين تحسين أدائهم مساهمة في تحسين صناعة البناء في قطاع غزة.

10- دراسة شقير وآخرون (2010) بعنوان: "العطاءات العامة في الأردن: المشاكل والحلول". هدفت هذه الدراسة للتعرف على الآلية المستخدمة في العطاءات الحكومية ومدى تطبيق سياسة القبول بالعرض الأقل سعرًا والأفضل جودة، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، استخدم الباحث البيانات المتوفرة لدى عدد من الدوائر الحكومية المعنية بالعطاءات العامة والمقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدد من المشاكل التي تواجه المنظمات الحكومية في عمليات الشراء تمحورت حول قلة أعداد المتنافسين وقلة كفاءة المتقدمين، كما تبين أن هناك عدد من القيود الناشئة بسبب أسلوب الشراء المنفذ من قبل الأجهزة الحكومية ومنها آلية دراسة وتقييم العروض من قبل اللجان الفنية المشكلة لهذا الغرض، كما أوصت الدراسة بضرورة تحديث نظام الشراء في الأردن ليتناسب مع التطورات العامة لأساليب الشراء ليخدم النظام الأساليب المتعددة والمعايير المناسبة للعطاءات والمتنافسين.

11- دراسة مدوخ (2008) بعنوان: "إعداد نظام متعدد المعايير في ترسيه العطاءات على مقاولي التشييد في قطاع غزة". جاءت هذه الدراسة بهدف الاطلاع على الأساليب المختلفة لاختيار المقاولين وآليات منح العقود وكذلك للتحقيق في تأثير اختيار المقاولين على أساس السعر الأدنى للعطاءات على قطاع البناء المحلي في غزة بالإضافة لاقتراح نظام اختيار متعدد المعايير يراعي العوامل الفنية والعوامل المالية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من 57 شخصًا من المدراء والخبراء والمهندسين أصحاب العلاقة المباشرة باختيار المقاولين في قطاع غزة، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن العوامل الفنية في اختيار المقاولين لتنفيذ المشاريع الخاصة بالبناء حصلت على 60% من درجات التقييم مقابل 40% للعوامل المالية وذلك في بيان أهمية العوامل الفنية لاختيار المقاولين، وأوضحت النتائج أن 65% من المؤسسات المحلية والجهات المالكة وافقت على اعتماد نظام متعدد المعايير في اختيار المقاول، كما أن 90% من عينة الدراسة يرون أن إحالة

العطاءات لأقل الأسعار هو من أبرز مشاكل قطاع الإنشاءات المحلي، كما أوصت الدراسة بضرورة إعداد نظام جديد لإحالة العطاءات على المقاولين في قطاع غزة بحيث يوازن بين العوامل الفنية والعوامل المالية.

12- دراسة أبو العثم (2007) بعنوان: " تقييم العوامل التنظيمية والبيئية المؤثرة في أداء المقاولين للمشروعات الإنشائية في الأردن". جاءت هذه الدراسة لبيان أهمية وأثر العوامل التنظيمية والبيئية المختلفة على أداء المشروعات الإنشائية في الأردن من خلال تطوير نموذج لاختبار أثر متغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع والتي تكونت من القدرة القيادية وبناء فرق العمل والعلاقات الخارجية للمقاولين والبيئة وأثر ذلك على الأداء المتمثل بالكلفة والوقت والمواصفات الفنية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 115 مشروعًا تم اختيارها من مجتمع الدراسة المؤلف من المشاريع الإنشائية الحكومية والتي قامت بتنفيذها وزارة الأشغال العامة والإسكان باستخدام عينة عشوائية طبقية، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الشركات التي تمتلك الخبرة والتصنيف العالي في رفع مستوى أدائها لتنفيذ المشاريع الإنشائية مقارنةً بالشركات الأقل خبرة وتصنيف. كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في كيفية إحالة العطاءات الحكومية بحيث يراعى الأداء الفني السليم للمقاول الفائز بالعطاء إضافةً لكونه أقل المتقدمين سعرًا.

13- دراسة القنطار وآخرون (2006) بعنوان: " اقتراح نظام لتقويم عروض المقاولين لتنفيذ المشروعات في سورية". أعدت هذه الدراسة بهدف استحداث آلية جديدة أكثر موضوعية في تقييم عروض المقاولين لاختيار المقاول ذو الكفاءة المناسبة وذلك بعد استعراض العديد من الطرق المطبقة أو المقترحة في بعض دول العالم والتي كانت بديلاً لطريقة الاختيار للسعر الأدنى المطبقة سابقاً في تلك الدول، اتبعت الدراسة منهج العينات الإحصائية في مجال موضوع الدراسة، تكونت عينة الدراسة من 103 من مقاولين ومنتسبين مستقلين، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى وضع مجموعة من العوامل التي تساعد في تقييم واختيار عروض المقاولين المناسبة وهذه العوامل تأخذ بعين الاعتبار معايير أخرى غير المعايير الاقتصادية مثل المعايير الفنية، الخبرة والجودة، كما أوصت الدراسة بأهمية اتباع الأساليب الجديدة لتقييم عروض المقاولين والأسلوب النتائج من هذه الدراسة خصوصاً لكونه

مساعداً لاختيار أفضل العروض بعيداً عن مبدأ السعر الأدنى، الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تأخير إنجاز كثير من المشروعات أو قام بالتأثير على جودة تنفيذ المشروع.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية :

1- دراسة مقسوم وآخرون (Maqsoom et al,2019) بعنوان: " تحسين عملية اختيار المقاول وتقييم

العطاءات في صناعة البناء: من وجهة نظر عملاء قطاع المقاولات". جاءت هذه الدراسة بهدف فحص القواعد والإجراءات السائدة والتحقق من المعيار المستخدم من قبل المنظمات في اختيار المقاولين خلال مرحلة تقييم العطاءات لمشاريع البناء في باكستان، كما تهدف أيضًا للكشف عن العوامل المهمة التي تؤثر على اختيار المقاول وعملية تقييم العطاءات، استخدمت الدراسة مؤشر الأهمية النسبية ونهج مؤشر الخطورة لتحليل البيانات، وتكونت عينة الدراسة من 200 شخصًا تم اختيارهم من مجتمع الدراسة المؤلف من أكثر من 1000 عضو من مستشارين وعملاء عاملين في صناعة البناء، وقد استخدم الباحثون الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن صناعة البناء في باكستان تأثرت سلبًا بسبب أداء المشاريع الضعيف والتي لم تنتهي غالبيتها في الوقت المناسب وضمن الموارد أو الميزانية المخصصة مما ساهم في زيادة النزاعات بين العملاء والمقاولين، وهذا بالأصل عائد إلى أسلوب اختيار المقاول الذي يكون إما بغرض تجربته أو عطاءه الأقل سعرًا، كما أوصت الدراسة ووفقًا لنتائجها بضرورة تحول أسلوب اختيار المقاولين للبلدان النامية في صناعات الإنشاء إلى أسلوب متعدد المعايير لتقييم العطاءات وخاصةً لاختيار المقاول.

2- دراسة روناك وآخرون (Ronak et al,2017) بعنوان: " معايير اختيار المقاولين وتقييم العطاءات

والعوامل المؤثرة في استراتيجية تقديم العطاءات في أعمال البناء". جاءت هذه الدراسة بهدف تحديد معايير اختيار المقاول ووسائل التقييم للعطاءات التي تمكن صانعي القرار لتقديم التوصية المناسبة وفقًا لمتطلبات العملاء والمشاريع الساعية لتسليم مشروع مكتمل يخدم الوظيفة المقصودة منه، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك العديد من الإجراءات المتبعة لتأهيل المقاولين وتقييم العطاء وتتضمن أنواعًا مختلفة من المعايير بخلاف العطاء الأقل سعرًا مثل: المعايير التقنية، الاستقرار المالي، القدرات الإدارية والتنظيمية، الخبرة الفنية، حجم الشركة وسجل السلامة. كما أوصت الدراسة

بضرورة إعداد التقييمات الشاملة قبل اختيار العطاء للمساعدة في تقليل المخاطر التي يواجهها المشروع أثناء التنفيذ.

3- دراسة إدروس وآخرون (Idrus et al,2011) بعنوان: "معايير اتخاذ القرار لاختيار المقاولين الرئيسيين

في ماليزيا". هدفت هذه الدراسة للكشف عن المعايير الفعلية المستخدمة من قبل العملاء لاختيار المقاولين الرئيسيين من الممارسة الحالية في ماليزيا، استخدم الباحثون الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من 200 متخصص ممن يعملون في قطاع المشاريع الإنشائية في ماليزيا، خلصت الدراسة إلى أن المعايير الأكثر أهمية من وجهة نظر أفراد العينة هي تتبع أداء المقاول والقدرات المالية والفنية بنسب تتراوح ما بين 89-95%، ويأتي سعر العطاء المقدم في المرتبة الرابعة من ناحية الأهمية بنسبة تقارب 87%، أوصت الدراسة بضرورة التأيي باختيار مقاول التنفيذ وأن يتم تطبيق المعايير المتعددة للمساهمة في الاختيار الأمثل وفقًا لما توصلت له نتائج الدراسة، وذلك أن الاختيار الأمثل للمقاول يساهم في زيادة فرص نجاح المشروع وتحقيق أهداف الملاك والمحافظة على الوقت والتكلفة والجودة.

4- دراسة زيدان ومارتن (Zedan and Martin,1997) بعنوان: "معايير اختيار المقاولين". هدفت هذه

الدراسة إلى معرفة المعايير المستخدمة والتي يستخدمها ملاك المشاريع ومن ينوب عنهم في اختيار المقاولين ضمن النظام البريطاني لمنافسات المناقصات والعقود. استخدمت الدراسة المقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات حيث تم إجراء سلسلة من المقابلات مع ثمانية أشخاص مختلفين يمثلون شريحة من العملاء وممثل عميل خاص واحد يتمتع بخبرة واسعة في التأهيل المسبق وتقييم العطاءات وقد جرت هذه المقابلات في جميع أنحاء شمال غرب إنجلترا، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن كل جهة أو عميل يعامل ويصنف المقاولين بشكل مختلف عند اختيار المقاول للتنفيذ وذلك بسبب عدم وجود آلية تبادل للمعلومات بين العملاء والجهات، كما أوضحت الدراسة أن السبب الرئيسي للمشاكل في علاقة الجهة مع المقاول وفي المشاريع هي أعباء العمل الآنية للمقاولين في الوقت الذي سيمنح فيه عقدًا جديدًا مما يستدعي التحقق من ذلك بعناية لأنه قد يؤدي إلى مشاكل أخرى أكبر. كما أوصت الدراسة بضرورة توضيح تطوير معايير الاختيار وتحديثها مسبقًا وإيضاح الهدف من

التأهيل المسبق وعمليات تقييم العطاءات وذلك في حال رغبة الجهات التعامل مع هذه التطورات الجديدة ودعوة مقدمي العطاءات المقبولين.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بواقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية وأثرها على أداء المشاريع الهندسية، نجد أن هذا الجزء قد تضمن عدد (17) دراسة سابقة: بواقع (13) دراسة عربية، و(4) دراسات أجنبية، كان أقدمها عام 1997، بينما أحدثها عام 2022، وباستقراء تلك الدراسات نخلص إلى ما يلي:

عدم وجود أي من الدراسات المحلية – في حد علم الباحثين- التي استهدفت التعرف على واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية وأثرها على أداء المشاريع الهندسية، كما اتفقت الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة من حيث اتباع المنهج الوصفي التحليلي، بينما اختلفت مع دراسة القنطار وآخرون (2006) في اتباع منهج العينات الإحصائية، وكذلك اختلفت مع دراسة الخطيب وآخرون (2017) ودراسة عبد الرزاق وآخرون (2021) في اتباع منهج تحليل الوثائق.

كذلك اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث أداة الدراسة المستخدمة وهي الاستبانة، في حين اختلفت مع دراسة زيدان ومارتن (1997) التي اعتمدت على المقابلات الشخصية كأدوات لجمع البيانات، وكذلك دراسة شقير وآخرون (2010) ودراسة أشرف وشريف (2020) التي اعتمدت على البيانات المتوفرة لدى عدد من الدوائر الحكومية المعنية بالعطاءات العامة والمقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات، واختلفت أيضاً مع دراسة عبد الرزاق وآخرون (2021) والتي استخدمت قواعد البيانات المختلفة كأداة لجمع البيانات.

الفجوة البحثية :

بينما اختلفت الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة من حيث الحدود المكانية وهي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، والحدود البشرية وهم العاملين والعاملات بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع

الصناعية. واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري لمتغير معايير القبول الفنية ومتغير المشاريع الهندسية، وبناء أداة الدراسة، ومناقشة النتائج.

الإطار النظري

يأتي هذا القسم من الدراسة بهدف تتبع ما توصلت له الأدبيات النظرية والدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالي، والذي يتضمن متغيرين أساسيين هما: معايير القبول الفنية، والمشاريع الهندسية.

المتغير الأول: معايير القبول الفنية

أولاً: نظرة عامة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

صدر المرسوم الملكي رقم (م/128)، وتاريخ 1440/11/13هـ للموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وهو خط الأساس لجميع الجهات الحكومية يستند عليه لتنفيذ مشترياتها، وضمت جنبا إلى جنب هذا النظام سبعة أبواب مفصلة إلى سبعة وثلاثون فصلاً وهذه الفصول تندرج تحتها تسع وتسعون مادة، وهي تشكل النظام الأساس للمنافسات والمشتريات الحكومية. ويحل هذا النظام محل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/58) والتاريخ 1427/9/4هـ.

كما صدر قرار وزير المالية رقم 1242 وتاريخ 1441/3/21هـ والذي تضمن اللائحة التنفيذية للنظام وهي تعتبر التفصيل الأعم والتفسير الأشمل لمواد النظام الأساس، وهي في قالب يتضمن ستة أبواب يندرج تحتها تسع وخمسون فصلاً ومائة وسبع وخمسون مادة.

وهذه الدراسة ستتطرق لما ورد في الفصل الثاني عشر للباب الأول من النظام المعنون بمعايير تقييم العروض، وما ورد في تفصيلها في اللائحة من بابها الأول والفصل الثاني عشر.

ثانياً: مفهوم معايير القبول الفنية

تعتبر معايير التقييم والقبول الفنية من أهم التحديثات التي أضافها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، حيث أوجد أسلوباً لاختيار المورد بخلاف الأسلوب القديم الذي يعتمد على العطاء الأقل سعراً.

إن أسلوب اختيار العرض الأنسب فنيًا وماليًا في المنافسات العامة يشكل ركيزة أساسية لإكمال التعاقد بين الجهة والمورد، ويعتبر بعض الفقهاء أن عملية اختيار العروض الفنية والمالية شكلية يتم التثبت من خلالها في المقبولية الفنية، بينما ينظر لها آخرون أنها مرحلة هامة من حياة المشروع يتم من خلالها التأكد من قدرات المورد المالية والفنية والبشرية لإنجاز المشروع وفق الشروط والكيفية المطلوبة (الفهيري، 2012).

وبالنظر إلى مفهوم معايير القبول الفنية ومرحلتها في حياة المشروع نجد أن هناك تعريفات مختلفة وردت في هذا السياق، نذكر منها ما يلي:

تُعرف معايير تقييم العروض بأنها: "الجانب المعني بتحديد معايير التقييم التي تمثل أهمية كبرى في نجاح تنفيذ نطاق العمل المطلوب في المنافسة وذلك من خلال عدة أوجه منها: المعايير الأساسية وهي المعايير التي تتعلق باستجابة المورد لمتطلبات العرض الفني مثل الالتزام بتقديم المخرجات المطلوبة وفق الجدول الزمني المحدد، والمعايير الموزونة وهي المعايير التي يتم تقييمها باستخدام النقاط والأوزان التي يحددها المالك (الجهة) في الكراسة (ضوابط معايير تقييم العروض، هيئة كفاءة الإنفاق، 2021).

يُعرف الفهيري مرحلة معايير القبول الفنية بأنها: "عملية تحضيرية أساسية للتثبت وفحص العروض المتعلقة بالمنافسات العامة من الناحيتين الفنية والمالية تقوم بها لجنة مُعيّنة من الجهة المالكة تهدف إلى اقتراح إسناد المشروع إلى صاحب العرض الأنسب من الناحيتين الفنية والمالية" (الفهيري، 2012).

وتُعرف عملية معايير القبول الفنية بأنها: "عملية تضم لجانها عناصر فنية ومالية وقانونية و تقوم بدراسة النواحي المالية والفنية في العطاءات المقدمة، ومدى مطابقتها للشروط والتحقق من استيفاء شروط الكفاية المالية والمقدرة الفنية وحسن السمعة لدى مقدّمي" (الغزاوي، 2010).

أما إيمان غيث فتعرفها بأنها: "تلك المعايير التي تبين قدرة المقاول على الوفاء بشروط وأحكام العطاء بشكل مرضي وهي العنصر الأكثر أهمية الآن في اختيار العرض، حيث يجب ألا يعتمد الاختيار فقط على الالتزامات والشروط المحددة في الكراسة مثل السعر ولكن أيضًا وفقًا لمعايير أخرى فنية" (غيث، 2018).

كما عرّف فقه القضاء الفرنسي هذه العملية بأنها: "المرحلة التي يقوم فيها الشخص المكلف من الجهة بفحص العروض والنظر في مدى مطابقتها الفنية للشروط المعلنة بالكراسات الخاصة بالمشروع ومدى استجابة العروض لهذه الشروط الفنية وتصنيف العروض ماليًا بعد قبولها فنيًا" (الفهيري، 2012).

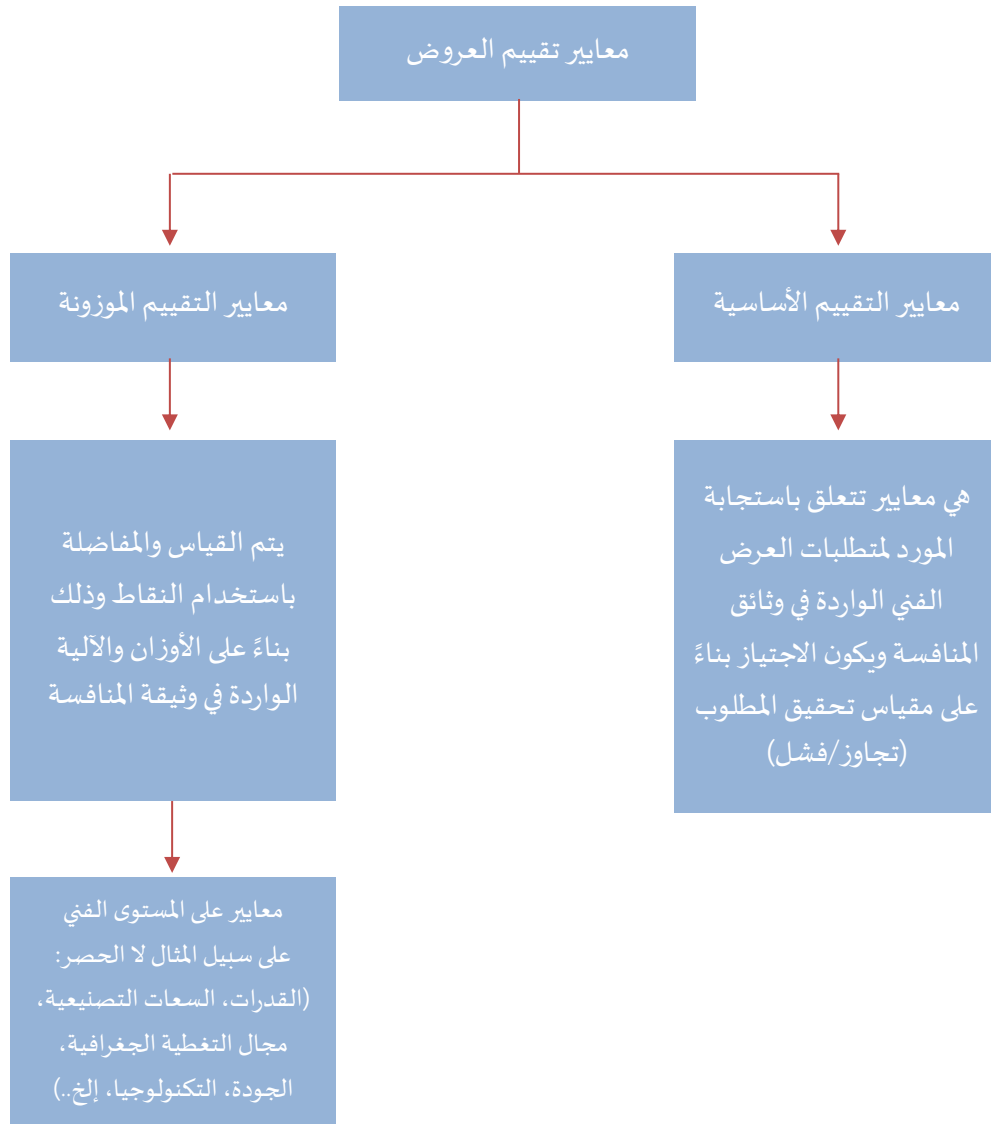
ثالثًا: أهمية معايير القبول الفنية

جاء الاهتمام بمعايير القبول والتقييم الفني من قبل المنظم ليواكب سياسات التغيير والتطوير التنظيمي للجهات الحكومية مع رغبة حكومة المملكة العربية السعودية في تعظيم أداء مشاريعها باعتبارها إحدى الركائز الفعالة في تدعيم الاقتصاد والتنافسية وتحقيق الأهداف.

وتمثل معايير القبول والتقييم الفني أهمية بالغة في حياة المشروع، حيث يذكر الفهيري (2012) بأنها المرحلة الأساسية لتشكيل وإبرام العقود وهي ما دعت المشرّع التونسي إلى تخصيص ثلاثة عشر فصلاً في النظام لها. وكذلك ما أشار إليه مُعد ضوابط إعداد معايير تقييم العروض (هيئة كفاءة الإنفاق، 2021) بأنها تهدف إلى وضع ضوابط تساعد الجهات الحكومية في إعداد معايير تقييم العروض الفنية والمالية بما يتناسب مع طبيعة الأعمال والمشتريات المراد طرح المنافسات بشأنها وذلك لتلبية احتياجاتها من المواد أو الخدمات بما يحقق "أفضل قيمة مقابل المال".

رابعًا: نماذج معايير تقييم العروض

وفقًا لما تضمنته وثيقة ضوابط إعداد معايير القبول والتقييم الفنية فقد تم تطوير معايير التقييم الفني لتكون على مرحلتين إلزاميتين، انظر الرسم التوضيحي رقم (1) (ضوابط معايير تقييم العروض، هيئة كفاءة الإنفاق، 2021).



رسم توضيحي 1 (مراحل معايير التقييم الفني)

كما أوردت الوثيقة نفسها عدد من الأمثلة لمعايير تقييم العروض على مستويين مختلفين، وهي:

- المستوى الأول: معايير تقييم أساسية (اجتياز/فشل)

وفيها يجب على الجهات إعداد معايير تقييم أساسية ويلتزم بها مقدمي العروض والتي تضمن تحقيق العرض

للغرض الذي من أجله تم إجراء المنافسة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تحقيق المتطلبات أو المواصفات الفنية الرئيسية للمنتج أو المشروع.
- الالتزام بالجدول المحدد بتقديم الخدمات.

- الالتزام بتنفيذ المخرجات المحددة.

- تقديم خطة عمل زمنية لتنفيذ المشروع.

- المستوى الثاني: معايير التقييم الموزونة

وهي المعايير التي يتم تقييمها باستخدام النقاط وذلك بناءً على الأوزان والآلية الواردة في كراسة المنافسة والتي

تصممها الجهة وفقاً لنوع المشروع وحجمه وتعقيده، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- أساليب العمل وتقنيات البناء المستخدمة ومنهجيات إدارة المشروع.

- خطط الاستدامة وتقنيات كفاءة الطاقة ونماذج إعادة التدوير.

- نقاط القوة والضعف في سلسلة التوريد والتوزيع الجغرافي للمستودعات.

وجاء الدليل الاسترشادي لتحديد مجالات العمل للمشاريع الخاضعة لنظام التصنيف والصادر من وزارة

الشؤون البلدية والقروية بالتعميم رقم 4200289015 وتاريخ 1442/04/10هـ، بعدد من الأمثلة والمقترحات

لمعايير تقييم العروض نورد منها ما يلي:

معايير تقييم كفاءة وقدرات الطاقم الفني والإداري لمقدم العطاء

المعيار	الوصف	القياس
المدرء	المؤهلات العلمية	عدد الحاصلين على كل مؤهل
	سنوات الخبرة بعد الحصول على المؤهل العلمي	مجموع سنوات الخبرة لكل مؤهل
• مدير مشروعات • مهندسي مواقع • مهندس تخطيط / عقود / كميات • مهندس تشغيل وصيانة	درجة الاعتماد في هيئة المهندسين + سنوات الخبرة بعد الحصول على الدرجة	عدد الحاصلين على كل درجة
		مجموع سنوات الخبرة لكل درجة
• مشرف تشغيل وصيانة	اعتماد مهني لدى هيئة	عدد الحاصلين على كل درجة/اعتماد/مؤهل

	المهندسين/جامعي/دبلوم	- فني تشغيل وصيانة - فنيين
مجموع سنوات الخبرة لكل درجة/اعتماد/مؤهل	سنوات الخبرة	
عدد الحاصلين على كل مؤهل	المؤهلات العلمية	- مشرف خدمات - فني خدمات
مجموع سنوات الخبرة لكل مؤهل	سنوات الخبرة بعد الحصول على المؤهل العلمي	
عدد الحاصلين على كل مؤهل	المؤهلات العلمية	- رئيس حسابات - محاسب
مجموع سنوات الخبرة لكل مؤهل	الخبرة	
%	نسبة التوطين	التوطين
%	نسبة الموظفات السعوديات	مشاركة المرأة
%	نسبة المدراء والتنفيذيين السعوديين	الوظائف العليا للسعوديين

جدول 1 (معايير كفاءة وقدرات الطاقم الفني والإداري)

الجدول رقم 2 يوضح معايير تقييم الخبرات والمشاريع السابقة لمقدم العطاء

المعيار	الوصف	القياس
عدد المشاريع	عدد المشاريع المنفذة خلال السنوات الأخيرة	عدد
قيمة المشاريع	إجمالي قيمة المشاريع خلال السنوات الأخيرة	مليون
أداء المشاريع	نتائج تقييمات الأداء في المشاريع السابقة	درجة
اجمالي سنوات الخبرة	عدد سنوات الخبرة في مجال عمل المشروع	سنوات
الحمل الشهري	قدرة المنشأة على تنفيذ أعلى حمل من الأعمال لمشروع واحد وهي أكبر قيمة لنتائج (قيمة المشروع / مدة المشروع بالأشهر)	مليون/شهر

الحمل السنوي	قدرة المنشأة في التعامل مع أعلى حمل من العمل المتواصل خلال فترة طويلة على سبيل المثال 3 سنوات وهي ناتج (اجمالي قيمة المشاريع / الفترة بالسنوات)	مليون/سنوات
قيمة أكبر مشروع	قيمة أكبر مشروع خلال السنوات الأخيرة	مليون

جدول 2 (معايير الخبرات والمشاريع السابقة)

الجدول رقم 3 يوضح معايير تختص بنظام الجودة والمسؤولين عنه لمقدم العطاء

المعيار	الوصف	القياس
نظام الجودة	ISO 9001 أو ما يعادلها	شهادة
	سياسة الجودة	وثيقة
مسؤول الجودة	المؤهلات العلمية والخبرات (سرة ذاتية)	درجة
	سنوات الخبرة	سنوات
أفراد مؤهلين	ISO 9001 شهادة مدقق نظام إدارة الجودة أو ما يعادلها	العدد

جدول 3 (معايير نظام الجودة)

وهناك العديد من الأمثلة والمجالات التي تطرق لها الدليل الاسترشادي تعتبر كأتمثلة لمعايير التقييم المستخدمة لاختيار العروض الأنسب لتنفيذ المشاريع أوردنا منها ما سبق لتوضيح الرؤية العامة لمعايير التقييم والقبول الفني وزيادة القيمة المعرفية لهذا المتغير ضمن هذه الدراسة.

المتغير الثاني: المشاريع الهندسية

أولاً: مفهوم المشاريع الهندسية

نستعرض في هذا الجزء بعض المفاهيم الأساسية والمتعارف عليها للمشاريع عمومًا والمشاريع الهندسية بشكل أدق، حيث ندرج بمعرفة ماهية المشروع وأهميته ومن ثم نتعرف على أنواع المشاريع.

حيث يُعرّف معهد إدارة المشاريع المشروع بأنه: مجموعة من المهام والأنشطة المترابطة والمتسلسلة تبدأ بفترة زمنية محددة وتنتهي بوقت محدد، وضمن تكاليف محددة، يتم تنفيذها من خلال فريق عمل متخصص، وذلك إما لإنتاج منتج أو تقديم خدمة أو حل مشكلة (PMBOK 2017).

كما يُعرّف الجندي المشروع بأنه: "منظمة مؤقتة تهدف لتنفيذ مجموعة من العمليات والأنشطة والمهام لتحقيق هدف تم تحديده مسبقًا خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال استخدام الموارد اللازمة، وتتفاوت المشاريع في مدتها ما بين اليوم والأسبوع والشهر والسنة" (عمرو 2022).

وفي تعريف آخر لميردث ومانتل والذي يعرفان فيه المشروع بأنه سلسلة من الأنشطة المتداخلة والمتسلسلة التي تهدف مجملها إلى معالجة مشاكل أو قضايا خلال وقت محدد ضمن ميزانية محددة لتحقيق هدف محدد (عمرو 2022).

ويرى الباحثون بعد الاطلاع على مجمل التعاريف والمفاهيم أنه يمكن أن يُعرف المشروع على أنه مسعى مؤقت له بداية ونهاية يهدف لإنشاء خدمة أو منتج فريد.

ويمكن تقسيم المشاريع إلى عدة أقسام، وذلك حسب الجدول رقم (4):

تصنيف المشاريع	الوصف
إنشائية	هي المشاريع الأكثر شيوعاً في الواقع العملي ، وتتمثل في مشروعات التشييد و البناء، مثل بناء الأبراج السكنية، الطرق، المدارس
صناعية	هي المشاريع ذات الطابع التكنولوجي والهندسي التي تهدف إلى إقامة المصانع وخطوط الإنتاج وبناء الطائرات وصناعة الصواريخ

خدمية	وهي تمثل المشاريع التعليمية و الفندقية وغيرها مما يتناسب مع هذه النوعية
علمية	هي المشاريع ذات الطابع العلمي مثل الأبحاث العلمية والدراسات
اجتماعية	وهي المشاريع ذات طابع اجتماعي تهتم بنوعية خاصة مثل مشاريع مكافحة المخدرات والتوعية بالأمراض الوراثية
اقتصادية	وهي المشاريع ذات طابع اقتصادي تهتم بجذب واستقطاب المستثمرين لهذه المشاريع

جدول 4 (تصنيفات المشاريع)

ثانيًا: أهمية المشاريع

تعتبر المشاريع الهندسية من أسس النهضة والنمو للدول ومن خلالها تتنافس الدول لتصبح في الصدارة من ناحية البنى التحتية والجوانب الاقتصادية، كما أن للمشاريع الهندسية الأثر الواضح في رفع اقتصاد الدول وذلك من خلال خلق فرص استثمارية جديدة تساهم بدورها في توفير فرص وظيفية مما يدعم المشاريع المختلفة اجتماعية كانت أو تنموية لتحقيق أهداف عامة مثل تقليل نسب البطالة وغيرها، كما أن المشاريع الهندسية تقدم حلولاً في مختلف المجالات ومنها المجال السكاني حيث تساهم في تطبيق الحلول الجذرية لخطط الدول الاستراتيجية للنمو السكاني والاقتصادي والمجتمعي.

وتسعى المشاريع الإنشائية إلى تحقيق أهداف المنظمات والجهات والأفراد، وتتنوع هذه الأهداف بتنوع أطراف المصلحة فيها مثل الزبائن والعاملين، وذلك لضمان استمرارية تقديم المنظمات والجهات لمنتجاتها أو خدماتها بأقل التكاليف وبأعلى جودة وبأسرع وقت بهدف إشباع الحاجات والمتطلبات للزبائن وحتى الأفراد العاملين المادية والمعنوية.

ثالثاً: أنواع العقود الهندسية

بعد اطلاع الباحثين على العديد من الدراسات السابقة والمقالات المتعددة التي اهتمت بموضوع أنواع العقود وآلياتها، تبين أن العقود الهندسية يتم إعدادها بصيغ مختلفة وذلك بناءً على نوع العمل المتعاقد عليه وظروفه وحجمه، كما أن العقود تختلف في درجة تعقيدها من اتفاقية بسيطة يتم فيها عرض وقبول إلى عقد طويل معقد يتكون من عدد كبير من الوثائق، وفي الجدول رقم (5) نستعرض أنواع العقود التي أوردتها دراساتي العوض (2016) ومدثر (2019):

م	نوع العقد	وصف
1	عقود التنافس Fixed - Price Contract	عقود تعتمد على أن التعامل المالي يكون على أساس الثمن
1.1	عقد الثمن الكلي Lump Sum Contract	التزام المقاول بالقيام بأعمال متفق عليها نظير مبلغ ثابت يدفع له
1.2	عقد ثمن الوحدة Unit Price Contract	يعتمد على ثمن الوحدة من كل بند والتي يتم فيها تقدير التكاليف بناء على جداول الكميات
2	عقود التفاوض Cost – Plus Contract	يتم استدعاء عدد محدد من المقاولين المؤهلين في نظر المالك ويتم التفاوض معهم لاختيار الأنسب بينهم
2.1	عقد التكلفة مضاف إليه نسبة مئوية من التكلفة Cost Plus a Fixed Fee	يدفع صاحب العمل للمقاول التكاليف الحقيقية للأعمال مضافا إليها مبلغ نظير أتعابه وأرباحه ويحسب هذا المبلغ بنسبة مئوية من إجمالي التكلفة الحقيقية للعمل
2.2	عقد التكلفة مضاف إليه مبلغ مقطوع وحافز لتوفير الوقت Cost Plus a Fixed Fee & Percentage of Profit	يعطى العقد للمقاول بالإضافة إلى المبلغ نظير خدماته وأتعابه نسبة من الأرباح في حالة حدوث توفير في التكلفة الكلية
2.3	عقد التكلفة مضاف إليه مبلغ مقطوع وحافز لتوفير الوقت Cost Plus an Incentive Fee	العقود التي يعتبر فيها العامل الزمني ذو أهمية كبيرة ويمنح العقد للمقاول بالإضافة إلى كامل التكلفة والمبلغ المقطوع نظير أتعابه مبلغا آخر مقطوعا مقابل كل يوم يستطيع فيه المالك استعمال المنشأ قبل التاريخ المتوقع لإكمال المشروع عند توقيع العقد
2.4	عقد التكلفة مضاف إليه مبلغ مقطوع مع ضمان حد أعلى للتكلفة Guarantees Maximum Price Contract	" صيغة عقد التكلفة مضاف إليها مبلغ مقطوع مع ضمان المقاول للحد الأعلى لإجمالي تكلفة المشروع "
3	عقود إدارة المشروع Project Management Contract	يتم اختيار المقاول في هذا النوع من العقود بناء على امانته وخبرته في تنفيذ المشاريع المماثلة وقد ينص العقد على ان يقوم المقاول الذي يدير المشروع بتنفيذ جزء من الاعمال عن طريقه مباشرة بشرط الا يزيد حجم تلك الاعمال عن 20% من حجم اعمال المشروع كله.
4	عقود تسليم المفتاح Turnkey Contracts	هذا العقد يقوم المقاول بإكمال كافة الاعمال بما في ذلك توريد المواد وربما التصميم والتنفيذ معا بمبلغ محدد بحيث تسليم المشروع بشكل كامل ليتم استعماله مباشرة سواء كان مبنى سكنيا او مستشفى او مصنعا
5	عقود الاتحاد او المحاصة Joint – Venture Contract	تستخدم العقود إذا كان حجم الاعمال التي يتكون منها المشروع كبيرا جدا وفي هذه الحالة فان تولي المسؤولية تنفيذ العقد من قبل شركة واحدة

جدول 5 (أنواع العقود)

رابعاً: أساليب الشراء والتعاقد في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد

في هذه الجزئية المختصة بأسلوب الشراء والتعاقد في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد في

المملكة العربية السعودية قام الباحثون بإعداد الجدول رقم (6) بعد مراجعة النظام ولائحته التنفيذية

لاستخلاص أساليب الشراء والتعاقد.

الأساليب	الوصف
المنافسة العامة	تطرح جميع الأعمال والمشتريات في منافسة عامة عدا ما يستثنى منها بموجب أحكام النظام.
	1- يتم الإعلان عن المنافسة العامة في البوابة، وفقاً لما توضحه اللائحة.
	2- تحدد اللائحة وسيلة الإعلان عن المنافسة العامة إذا تعذر الإعلان عنها في البوابة لأسباب فنية.
المنافسة المحدودة	للجهة الحكومية التعاقد بأسلوب المنافسة المحدودة في الحالات الآتية:
	1- إذا كانت الأعمال والمشتريات لا تتوافر إلا لدى عدد محدود من المقاولين أو الموردين أو المتعبدین.
	2- إذا كانت الأعمال والمشتريات لا تزيد قيمتها التقديرية على (خمسمائة ألف) ريال، وذلك بدعوة أكبر عدد ممكن من المتنافسين على ألا يقل عددهم عن خمسة. وفي هذه الحالة تكون الأولوية في توجيه الدعوة للتفاوض وتقديم العرض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية.
	3- الحالات العاجلة.
	4- إذا كانت الأعمال والمشتريات متوافرة لدى مؤسسات أو جمعيات أهلية أو كيانات غير هادفة إلى الربح، بشرط أن تتولى بنفسها القيام بما تم التعاقد عليه.
	5- الخدمات الاستشارية.
المنافسة على مرحلتين	وتحدد اللائحة ما يلزم من ضوابط وإجراءات لتنفيذ هذه المادة.
	للجهة الحكومية طرح المنافسة على مرحلتين إذا تعذر تحديد المواصفات الفنية والشروط التعاقدية النهائية تحديداً كاملاً ودقيقاً؛ بسبب الطبيعة المعقدة والتخصصية لبعض الأعمال والمشتريات وفقاً لما توضحه اللائحة.
الشراء المباشر	للجهة الحكومية التعاقد بأسلوب الشراء المباشر في الحالات الآتية:
	1- تأمين مشتريات الأسلحة والمعدات العسكرية وقطع غيارها، وذلك من خلال الهيئة العامة للصناعات العسكرية.
	2- إذا كانت الأعمال والمشتريات متوافرة حصرياً لدى متعهد أو مقاول أو مورد واحد، ولم يكن لها بديل مقبول، على أن يكون التعاقد وفق ما تحدده اللائحة.
	3- إذا كانت التكلفة التقديرية للأعمال والمشتريات لا تتجاوز مبلغ (مائة ألف) ريال. وفي هذه الحالة تكون الأولوية في توجيه الدعوة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية.
	4- إذا كان استخدام هذا الأسلوب ضرورياً لحماية مصالح الأمن الوطني ولا يمكن معه استخدام المنافسة العامة أو المحدودة. ويجب في هذه الحالة أن تقوم الجهة الحكومية -بعد إبرام العقد- بإعداد تقرير يتضمن الأسباب التي دعته لاستخدام هذا الأسلوب وتزويد ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.
	5- إذا كانت الأعمال والمشتريات متوافرة لدى مؤسسة أو جمعية أهلية واحدة أو كيان واحد من الكيانات غير الهادفة إلى الربح، بشرط أن تتولى بنفسها القيام بما تم التعاقد عليه.
	6- الحالات الطارئة.
	دون إخلال باختصاص الهيئة العامة للصناعات العسكرية بما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة؛ تحدد اللائحة ما يلزم من ضوابط وإجراءات لتنفيذ ما ورد في هذه المادة.

للجنة الحكومية استخدام أسلوب المزايدة العكسية الإلكترونية وفقاً لما توضحه اللائحة، مع مراعاة الآتي: 1- أن تعد اللجنة الحكومية مواصفات فنية مفصلة. 2- أن يكون هناك سوق تنافسية تكفل التنافس الفعال. 3- أن تستقبل العروض عن طريق البوابة وترتبها بشكل آلي. 4- أن تحدد تاريخ بداية المزايدة ونهايتها. 5- أن يزود المتنافسون بالمعلومات اللازمة وإرشادات استخدام البوابة.	المزايدة العكسية الإلكترونية
للهيئة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من إحدى الجهات الحكومية -بعد موافقة الوزارة- التعاقد على توطين صناعة ونقل معرفة وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة.	توطين الصناعة ونقل المعرفة
للجنة الحكومية أن تتعاقد على أفضل فكرة وتصميم، أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية، عن طريق أسلوب المسابقة، وفقاً لما توضحه اللائحة.	المسابقة
للجنة الحكومية إبرام اتفاقية إطارية مع من رست عليه المنافسة تتضمن الأحكام التي سيجري في إطارها تنفيذ العقد، وذلك في الحالات التي يتعذر فيها تحديد كميات الأصناف أو حجم الأعمال أو الخدمات المتعاقد عليها أو موعد تنفيذها، وفقاً لما توضحه اللائحة.	الاتفاقية الإطارية

جدول 6 (أساليب الشراء والتعاقد في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية)

الفصل الثالث منهجية الدراسة وإجراءاتها

عرض الباحثون في هذا الفصل الإجراءات المنهجية لتحقيق أهداف الدراسة وحل مشكلتها، والإجابة عن أسئلتها وذلك بتحديد منهج الدراسة و مجتمعه وعينته، بالإضافة إلى أداة الدراسة، كما أشتمل على إجراءات تطبيق أداة الدراسة وتصحيحها، ومن ثم تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ومعالجتها.

منهج الدراسة

لغرض الدراسة وأهدافها التي سعت لتحقيقها استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته لموضوعها وأهدافها، ويشير عليان وآخرون (2008م) إلى "أن المنهج الوصفي يستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها والعوامل المؤثرة عليها، بحيث يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث، ويشمل في كثير من الأحيان عمليات استشراف (تنبؤ) لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها". وفي ذات السياق يؤكد فان دالين (Vandalen,1994) إلى "أن المنهج الوصفي لا يقتصر فقط على الوصف والتبويب؛ بل يتعداها إلى جمع الأدلة وتلخيص البيانات بعناية ومن ثم تحليلها بعمق في محاولة لاستخلاص تعميمات ذات مغزى تؤدي إلى تقدم المعرفة". وهذا يؤكد مناسبة المنهج الوصفي للدراسة الحالية تحقيقاً لأهدافها، والتي تتمثل بمعرفة واقع تطبيق معايير القبول الفنية وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية، وذلك بالاعتماد على مصدرين للبيانات:

1- البيانات الأولية

وذلك بالبحث في الجانب الميداني من خلال استخدام الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة.

2- البيانات الثانوية

من خلال مراجعة الأنظمة والدراسات السابقة المنشورة والغير منشورة والمقالات والكتب المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والاستفادة من توصيات ونتائج الباحثين والتعرف على الأساليب العلمية السليمة في كتابة الدراسات.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في جميع الموظفين العاملين في الشؤون الفنية والمشتريات بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي (1443هـ-1444هـ).

عينة الدراسة:

نظرًا لتوفر التقنية المناسبة لتوزيع الاستبانة إلكترونياً، فقد استخدم الباحثون البرامج الحديثة في بناء أداة الدراسة "الاستبانة" ومن ثم تم إرسالها لعينة عشوائية مكونة من الموظفين والموظفات العاملين في الشؤون الفنية والمشتريات بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.

وقد وزع الباحثون الاستبانات في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي (1443هـ-1444هـ)، وبعد التطبيق الميداني حصل الباحثون على عدد (132) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

أداة الدراسة:

استخدام الباحثون الاستبانة كأداة لجمع البيانات وذلك بناءً على أهداف الدراسة ومنهجها وطبيعتها موضوعها، ولأنها أفضل الطرق في جمع البيانات من عينة الدراسة. إذ يرى ملحم (2005م) "أن الاستبانة تستخدم للحصول على معلومات من عدد كبير من الأفراد، وهي وسيلة مناسبة للحصول على بيانات موضوعية، وتحفيز المستجيبين لإعطاء معلومات موثوقة وصحيحة، كما تتوافر للاستبانة أساليب التقنين الجيد للعبارات والإجابات أكثر من غيرها من أدوات البحث العلمي، وتعطي المستجيب وقتاً كافياً للتفكير في الإجابة؛ مما يقلل الضغط عليه، ويدفعه إلى التدقيق في معلوماته".

إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

قام الباحثون بتصميم الاستبانة بعد مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة حول واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية؛ لتجيب على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، وقد مر بناء الاستبانة بعدة خطوات وهي كالتالي:

أولاً: تحديد أهداف أداة الدراسة والتي انبثقت من الأهداف الرئيسة للدراسة.

ثانياً: تحديد محاور أداة الدراسة وأقسامها وهي:

- **القسم الأول:** تتعلق بالمتغيرات المستقلة، والتي تتضمن المتغيرات ذات العلاقة بالبيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، وتشتمل على (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة، التخصص الوظيفي).
- **القسم الثاني:** يتعلق بفقرات محاور الدراسة، المحور الأول واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين، احتوى هذا المحور على (11) عبارة. المحور الثاني أثر تطبيق معايير التقييم الفني في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية، واحتوى هذا المحور على (9) عبارات.

كما حُدد مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي المتدرج كمقياس لعبارات الاستبانة في متغيراتها.

صدق أداة الدراسة:

إن أحد الأسس العلمية لتقنين المقياس، توافر خاصية الصدق، والتي تعني كما ذكر القحطاني وآخرون (2004) "إلى أي درجة يقيس المقياس ما صمم لقياسه فعلاً، ولا شيء غير ذلك"، وللتحقق من صدق أداة الدراسة قام الباحث باستخدام طريقتين على النحو الآتي:

- **الصدق الظاهري:** حيث قام الباحثون بعرض أداة الدراسة (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم 7 أشخاص، تضمنهم عدد من الخبراء والممارسين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الدراسة والعدد الآخر من الأساتذة الجامعيين ذوي الخبرة الأكاديمية والبحثية، للتقييم الأولي. حيث تم مراعاة جميع التعديلات والمقترحات التي أثارها المحكمين ومنها ما يتعلق بصياغة بعض الأسئلة أو ربطها بمحورها وحتى أحياناً حذفها وإضافة ما هو أجدى حتى ظهرت الاستبانة بصورتها النهائية، كما يتضح من الملحق رقم (1).

- **صدق الاتساق الداخلي (Internal consistency Validity):** بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحثون بتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) ميدانياً على عينة استطلاعية من مجتمع

الدراسة بلغ قوامها (30) فرد، ثم قام الباحثون بالتحقق من صدق المقياس عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون (Person's Correlation Coefficient) واستخدم الباحثون لذلك الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصارًا بالرمز (SPSS) والجداول الآتية توضح ذلك:

حيث يوضح الجدول رقم (7) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول واقع تطبيق

معايير تقييم العروض للمتنافسين والبالغة (11) عبارة.

معامل الارتباط	رقم العبارة
**0.819	1
**0.755	2
**0.663	3
**0.774	4
**0.635	5
**0.500	6
**0.726	7
**0.802	8
**0.742	9
**0.603	10
**0.629	11

جدول 7 (معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين)

** دال عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) فأقل

كما يوضح الجدول رقم (8) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني أثر تطبيق معايير التقييم

الفني في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية المحتوي على (9) عبارات.

معامل الارتباط	رقم العبارة
0.746	1
0.876	2
0.927	3
0.888	4
0.794	5
0.933	6

رقم العبارة	معامل الارتباط
7	0.924
8	0.764
9	0.848

جدول 8 (معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مستوى أداء المشاريع الهندسية)

** دال عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) فأقل

يتضح من الجدول رقم (7) و (8)، أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع المحور.

ثبات أداة الدراسة :

تعد خاصية الثبات من أهم الخواص الواجب توافرها في المقياس العلمي، قبل الشروع في تطبيقه، ويعني الثبات كما ذكر ملحم (2005): "مدى الاتساق بين البيانات التي تجمع عن طريق إعادة تطبيق نفس المقياس على نفس الأفراد أو الظواهر، وتحت نفس الظروف، أو تحت ظروف متشابهة إلى أكبر قدر ممكن"، والمقصود بثبات الاستبانة أن تعطي النتائج نفسها تقريبًا لو تكرر تطبيقها أكثر من مرة على الأشخاص أنفسهم في ظروف مماثلة. كما قام الباحثون بحساب ثبات أداة الدراسة عن طريق معادلة ألفا كرونباخ، كما يتضح من الجدول رقم (9)، وهو مقياس ثبات يعتبره القحطاني وآخرون (2004) من أشهر المقاييس المستخدمة لقياس الثبات الداخلي، وذلك عن طريق حساب درجة ثبات كل فقرة من فقرات أداة الدراسة ومتغيراتها، وكذلك حساب قيمة الثبات الكلي لأداة الدراسة.

الثبات الفا	عدد العبارات	محاور الاستبانة
0.887	11	واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين
0.954	9	أثر تطبيق معايير التقييم الفني في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية
0.933	20	الثبات العام

جدول 9 (معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة)

يتضح من الجدول رقم (9) أن معاملات الثبات لمحاوَر الدراسة تراوحت بين (0.89 – 0.95) وأن معامل الثبات العام عال حيث بلغ (0.93)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

ولتسهيل تفسير النتائج استخدم الباحثون أسلوب حساب المدى لتحديد مستوى الإجابة على بدائل المقياس، وذلك بإعطاء وزن للبدائل كما يتضح من الجدول رقم (10) الذي يبين درجات فئات معيار نتائج الدراسة وحدودها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وللحصول على مدى المتوسطات صنف الباحثون تلك الإجابات إلى خمس مستويات متساوية المدى عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = (\text{أكبر قيمة} - \text{أقل قيمة}) \div \text{عدد بدائل المقياس} = (5 - 1) \div 5 = 0.80$$

الدرجة	مقياس الحكم على النتائج	فئة المتوسط	
		من	إلى
5	أوافق بشدة	4.21	5
4	أوافق	3.41	4.20
3	أوافق إلى حد ما	2.61	3.40
2	لا أوافق	1.81	2.60
1	لا أوافق بشدة	1	1.80

جدول 10 (درجات فئات معيار نتائج الدراسة وحدودها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي)

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي جمعها الباحثون، فقد استخدم الباحثون عدداً من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وذلك بعد أن تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ثم استخرج الباحثون النتائج من خلال الأساليب الإحصائية الآتية:

الأساليب الوصفية

1. التكرارات والنسب المئوية (Percentage & Frequencies): للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتحديد إجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) (Weighted Mean): لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الدراسة الأساس، مع العلم بأن هذا المقياس يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
3. المتوسط الحسابي (Mean): لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات).
4. الانحراف المعياري (Standard Deviation): للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، وقد استخدم الباحثون هذا الأسلوب نظرًا لأن الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الإجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson): لقياس صدق الاتساق الداخلي بين عبارات الأداة (الاستبانة) وكل محور تنتهي إليه.
6. معامل الثبات ألفا كرونباخ (α) (cronbach,s Alpha): لحساب معامل ثبات أداة الدراسة.

الأساليب الاستدلالية (الكمية) :

1. اختبارات (Independent Sample T-test): لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقًا لاختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى فئتين، وفي هذه الدراسة لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية وفقًا لمتغير (الجنس).
2. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA): لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقًا لاختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى أكثر من فئتين وفي هذه الدراسة استخدم الباحثون هذا الأسلوب لمعرفة

دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية وفقاً لمتغير: (العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة، التخصص الوظيفي).

3. اختبار (أقل فرق معنوي) (LSD)، لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة بين فئات المتغيرات الشخصية والوظيفية في حالة إذا ما أظهر اختبار تحليل التباين وجود فروق بين فئات هذه المتغيرات.

الفصل الرابع عرض نتائج الدراسة وتحليلها

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة التي توصلت إليها ميدانيًا، وذلك عن طريق عرض إجابات أفراد عينة الدراسة على تساؤلاتها، ومناقشتها وتحليلها وفقًا للمنهجية العلمية، عن طريق قراءة التحليل الإحصائي للقيم من المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ونتائج الاختبارات. وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحليل ووصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (11)، أن (56.1%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين العشرين والأربعين عامًا، وهذا يعود إلى أن هذه المرحلة العمرية هي المرحلة التي يدخل فيها الموظفون والموظفات إلى سوق العمل، بينما نجد أن (43.9%) من أفراد العينة أعمارهم أربعين سنة فأكثر.

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	8	6.1
30- أقل من 40 سنة	66	50.0
40- أقل من 50 سنة	51	38.6
50 سنة فأكثر	7	5.3
المجموع	132	%100

جدول 11 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر)

كما يتضح من الجدول رقم (12)، أن (94%) من أفراد عينة الدراسة من الذكور وهم الفئة الأكثر وذلك ربما يعود لطبيعة الوظائف التي استهدفتها هذه الدراسة والمتعلقة بالشؤون الفنية الهندسية وإدارة المشاريع والمشتريات، بينما (6%) فقط من إجمالي أفراد عينة الدراسة هم إناث.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	124	93.9
أنثى	8	6.1
المجموع	132	%100

جدول 12 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس)

ويوضح الجدول رقم (13)، توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
دبلوم ما بعد الثانوية العامة	11	8.3

71.2	94	بكالوريوس
19.7	26	ماجستير
0.8	1	دكتوراه
٪100	132	المجموع

جدول 13 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي)

ويتضح من الجدول رقم (14)، أن (66%) من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية 10 سنوات فأكثر وهذا مؤشر على وجود نسبة من مجتمع الدراسة قادر على الحكم على مستوى تأثر أداء المشاريع بعد تطبيق النظام الجديد للمنافسات والمشتريات الحكومية لمعايير التقييم الفني كونهم تعايشوا مع النظام بصيغته القديمة والجديدة.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	12	9.1
5- أقل من 10 سنوات	33	25.0
10- أقل من 15 سنة	38	28.8
15 سنة فأكثر	49	37.1
المجموع	132	٪100

جدول 14 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة)

يتضح من الجدول رقم (15)، أن (85%) من أفراد عينة الدراسة يعملون في التخصصات الوظيفية المرتبطة بالمشاريع الهندسية وعقودها وإدارة المشاريع عمومًا وهذا مؤشر على قدرة نسبة من مجتمع الدراسة على التعرف بشكل أكبر وأدق على مستوى التغييرات التي أضافها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وخصوصًا ما يتعلق بمعايير التقييم الفني وأثرها على المشاريع الهندسية.

التخصص الوظيفي	التكرار	النسبة
هندسي	56	42.4
إدارة مشتريات	22	16.7
إدارة مشاريع	34	25.8
أخرى	20	15.2
المجموع	132	٪100

جدول 15 (توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص الوظيفي)

ثانيًا: التحليل الوصفي لأسئلة الدراسة الفرعية:

السؤال الفرعي الأول : "ما واقع تطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديدة في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية؟"

للتعرف على واقع تطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديدة في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية تم حساب التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					الانحراف المعياري	الترتيب
			أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة	النسبة		
1	لدي معرفة كافية بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد ولائحته التنفيذية	ك	37	48	39	5	3	0.956	8
		%	28.0	36.4	29.5	3.8	2.3		
2	لدي اطلاع على التغييرات التي تضمنها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد	ك	33	48	39	8	4	1.001	9
		%	25.0	36.4	29.5	6.1	3.0		
3	لدي اطلاع على آلية تقييم العروض المستحدثة في نظام المنافسات	ك	36	55	29	10	2	0.958	7
		%	27.3	41.7	22.0	7.6	1.5		

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارة	رقم العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	النسبة		
									والمشتريات الحكومية الجديدة	
10	0.996	3.65	4	13	33	57	25	ك	لدي اطلاع على ضوابط إعداد معايير تقييم العروض المعدة من قبل هيئة كفاءة الإنفاق والمشتريات الحكومية	4
			3.0	9.8	25.0	43.2	18.9	%		
2	0.868	4.25	1	5	16	48	62	ك	تعتمد جهة عملي معايير تقييم العروض الفنية في اختيار المتنافسين لتنفيذ المشاريع	5
			0.8	3.8	12.1	36.4	47.0	%		
11	1.339	3.46	16	21	13	50	32	ك	تعتمد جهة عملي في أسلوب اختيار المنافس على أساس العرض المالي فقط	6
			12.1	15.9	9.8	37.9	24.2	%		
5	0.908	3.98	0	10	25	54	43	ك	تتضمن كراسات الشروط والمواصفات المطروحة بنود تُفصّل معايير تقييم العروض الفنية وآلية الاختيار بشكل واضح	7
			0	7.6	18.9	40.9	32.6	%		
3	0.811	4.12	0	4	24	56	48	ك	تتضمن معايير تقييم العروض	8
			0	3.0	18.2	42.4	36.4	%		

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارة	رقم العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	النسبة		
									الفنية عدد من المعايير المختلفة لقياس قدرات المتنافس فنيًا	
1	0.743	4.31	0	3	13	56	60	ك	يتم إعطاء وزن نسبي لكل معيار من المعايير الفنية	9
			0	2.3	9.8	42.4	45.5	%		
4	0.844	4.08	0	6	24	56	46	ك	يتم إعطاء المعايير الفنية الأكثر أهمية وزن نسبي أكبر	10
			0	4.5	18.2	42.4	34.8	%		
6	0.903	3.96	1	6	32	51	42	ك	بشكل عام يساعد الأسلوب الحالي المستخدم لتقييم العروض فنيًا في اختيار المتنافس الأنسب لتنفيذ المشروع	11
			0.8	4.5	24.2	38.6	31.8	%		
0.610		3.93	المتوسط العام							

جدول 16 (إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة)

يتضح من الجدول رقم (16) أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور تطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديدة في كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية بلغ (3.93)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.41 إلى 4.20)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار "أوافق" في أداة الدراسة. كما أن هذا المتوسط اتفق مع متوسط العبارة الحادية عشرة وهي: " بشكل عام يساعد الأسلوب الحالي المستخدم لتقييم العروض فنياً في اختيار المتنافس الأنسب لتنفيذ المشروع"، لتبين أن ما نسبته (94.6%)

من أفراد العينة يرون أن معايير تقييم العروض فنيًا ساهمت ولو بشكل بسيط في اختيار المتنافس الأنسب لتنفيذ المشروع.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (الشمراني، 2022) حيث نتج عنها أن عملية اختيار المقاولين الحالية لتنفيذ المشاريع غير مناسبة تمامًا لكونها تعتبر سعر العطاء هو المعيار الرئيسي لمنح المشاريع وهو ما ساهم في تأخر ما يقارب 60% من مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية في العقد الأخير كون خلاصة ذلك عدم مناسبة هؤلاء المقاولين لتنفيذ هذه المشاريع. وكذلك دراسة (مدوخ، 2008) التي بينت أن العوامل الفنية في اختيار المقاولين لتنفيذ المشاريع الخاصة بالبناء حصلت على 60% من درجات التقييم مقابل 40% للعوامل المالية وذلك في بيان أهمية العوامل الفنية لاختيار المقاولين المناسبين لهذه المشاريع.

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن ما نسبته (95.5%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن جهات عملهم تعتمد على معايير التقييم الفني في اختيار المتنافسين لتنفيذ المشاريع، وهو ما يتوافق أصلاً مع التوجهات الجديدة لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

كما تُبرز النتائج أن العبارة التاسعة وهي: "يتم إعطاء وزن نسبي لكل معيار من المعايير الفنية" حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.31)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (من 4.21 إلى 5) والتي تشير إلى خيار "أوافق بشدة" في أداة الدراسة، حيث أن ما نسبته (97.7%) من أفراد العينة يعبرون عن أن الأسلوب المتبع لدى جهات عملهم في صياغة معايير التقييم الفني هو من خلال إعطائها وزن نسبي وهذا يعكس أن النموذج المعد من قبلهم يهتم بترتيب المعايير حسب أهميتها للمشروع، كما أن وجود الوزن النسبي للمعايير الفنية يساعد في إتمام عملية التقييم الفني للعروض بكل سلاسة ووضوح.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصله له دراسة (الوحيد، 2012) حيث بينت المعايير الفنية للتأهيل المسبق لها الوزن الأكبر ضمن معايير التقييم والتأهيل حيث حصلت على نسبة أهمية إجمالية تقارب 80% متضمنة الخبرات السابقة، والسمعة، والقدرات التقنية والإدارية، والأعباء الحالية وغيرها. وكذلك دراسة (رونالك، 2017) حيث بينت أن هناك العديد من الإجراءات المتبعة لتأهيل المقاولين تتضمن أنواعًا مختلفة من

المعايير مثل: المعايير التقنية، الاستقرار المالي، القدرات الإدارية والتنظيمية، الخبرة الفنية، حجم الشركة وسجل السلامة.

كما يتضح من نتائج هذا المحور أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.46 إلى 4.31)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللذان تشيران إلى (أوافق / أوافق بشدة) في أداة الدراسة. حيث أنهم موافقون بشدة على العبارتين رقم (9، 5)، واللتين تم ترتيبهما تنازليًا كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (9)، وهي: "يتم إعطاء وزن نسبي لكل معيار من المعايير الفنية" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.31 من 5).

2. جاءت العبارة رقم (5)، وهي: "تعتمد جهة عملي معايير تقييم العروض الفنية في اختيار المتنافسين لتنفيذ المشاريع" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (4.25 من 5).
وأنهم أيضًا موافقون على العبارات رقم (8، 10، 7، 11، 3، 1، 2، 4، 6)، والتي تم ترتيبها تنازليًا كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (8)، وهي: "تتضمن معايير تقييم العروض الفنية عدد من المعايير المختلفة لقياس قدرات المتنافس فنيًا" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.12 من 5).

2. جاءت العبارة رقم (10)، وهي: "يتم إعطاء المعايير الفنية الأكثر أهمية وزن نسبي أكبر" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.08 من 5).

3. جاءت العبارة رقم (7)، وهي: "تتضمن كراسات الشروط والمواصفات المطروحة بنود تُفصّل معايير تقييم العروض الفنية وآلية الاختيار بشكل واضح" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.98 من 5).

4. جاءت العبارة رقم (11)، وهي: "بشكل عام يساعد الأسلوب الحالي المستخدم لتقييم العروض فنيًا في اختيار المتنافس الأنسب لتنفيذ المشروع" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.96 من 5).

5. جاءت العبارة رقم (3)، وهي: "لدي اطلاع على آلية تقييم العروض المستحدثة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.86 من 5).

6. جاءت العبارة رقم (1)، وهي: "لدي معرفة كافية بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد ولائحته

التنفيذية" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.84 من 5).

7. جاءت العبارة رقم (2)، وهي: "لدي اطلاع على التغييرات التي تضمنها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

الجديد" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.74 من 5).

8. جاءت العبارة رقم (4)، وهي: "لدي اطلاع على ضوابط إعداد معايير تقييم العروض المعدة من قبل هيئة

كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية" بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها

بمتوسط (3.65 من 5).

9. جاءت العبارة رقم (6)، وهي: "تعتمد جهة عملي في أسلوب اختيار المتنافس على أساس العرض المالي فقط"

بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.46 من 5).

السؤال الفرعي الثاني : " ما أثر تطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء

المشاريع الهندسية في كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية

بمدينة ينبع الصناعية ؟"

للتعرف على أثر تطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء المشاريع الهندسية في كل

من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية تم حساب

التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب لإجابات أفراد عينة الدراسة

على عبارات محور أثر تطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء المشاريع الهندسية ، وجاءت

النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة			
1	تساهم معايير تقييم العروض الفنية في تلبية احتياجات جهة	ك	37	58	32	5	0	3.96	0.823	2
		%	28.0	43.9	24.2	3.8	0			

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارة	رقم العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	النسبة		
									عملي من المشاريع و الخدمات بما يحقق "أفضل قيمة مقابل المال"	
4	0.918	3.93	2	7	27	58	38	ك	ساعد وجود معيار	2
			1.5	5.3	20.5	43.9	28.8	%	تقييم فني على التأكد من قدرة المنافس على توفير استراتيجية كاملة وأنظمة مراقبة ومتابعة مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية	
3	0.923	3.94	2	7	27	57	39	ك	ساعد وجود معيار	3
			1.5	5.3	20.5	43.2	29.5	%	تقييم فني على التأكد من قدرة المنافس على توفير طواقم فنية وهندسية ذات مهارة وخبرة مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية	
1	0.925	3.98	2	8	21	60	41	ك	ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من عدد وحجم ونوعية المشاريع	4
			1.5	6.1	15.9	45.5	31.1	%		

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارة	رقم العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	النسبة		
									التي نفذها المتنافس مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية	
8	0.912	3.80	2	8	34	58	30	ك	ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من سياسة المتنافس وسجله السابق في الصحة والسلامة في مكان العمل مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية وعدم تسجيلها أي إصابات	5
			1.5	6.1	25.8	43.9	22.7	%		
7	0.964	3.82	2	11	30	55	34	ك	ساهمت المعايير الفنية في اختيار متنافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب الجدول الزمني المعتمد	6
			1.5	8.3	22.7	41.7	25.8	%		
6	0.874	3.88	0	11	26	63	32	ك	ساهمت المعايير الفنية في اختيار متنافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب المواصفات والجودة المعتمدة	7
			0	8.3	19.7	47.7	24.2	%		
9	0.911	3.72	1	13	33	60	25	ك	أشعر بالرضا عن	8

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارة	رقم العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	النسبة		
			0.8	9.8	25.0	45.5	18.9	%	عملية إعداد معايير التقييم الفنية واختيار المتنافسين	
5	0.912	3.91	0	12	25	58	37	ك	بشكل عام ساعدت معايير تقييم العروض الفنية في رفع مستوى أداء المشاريع الهندسية في جهة عملي	9
			0	9.1	18.9	43.9	28.0	%		
0.763		3.88	المتوسط العام							

جدول 17 (إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مستوى أداء المشاريع الهندسية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة)

يتضح من الجدول رقم (17) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على وجود أثر لتطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء المشاريع الهندسية في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية بمتوسط حسابي عام بلغ (3.88)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.41 إلى 4.20)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار "أوافق" في أداة الدراسة. ويرى ما نسبته (90.8%) من أفراد عينة الدراسة أن معايير تقييم العروض الفنية ساعدت في رفع مستوى أداء المشاريع الهندسية في جهة عملهم بمتوسط حسابي بلغ (3.91)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.41 إلى 4.20)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار "أوافق" في أداة الدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أوضحته دراسة (عبدالرزاق، 2021) في أن اختيار المقاول في مرحلة التأهيل المسبق يعتبر أمراً مهماً في سبيل نجاح المشروع. ودراسة (مدوخ، 2008) التي خلصت إلى أن 90 % من عينة الدراسة يرون أن إحالة العطاءات لأقل الأسعار هو من أبرز المشاكل التي أثرت على مشاريع الإنشاءات. وأيضاً دراسة (أبو العثم، 2007) التي توصلت إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الشركات التي تمتلك

الخبرة والتصنيف العالي في رفع مستوى أدائها لتنفيذ المشاريع الإنشائية مقارنةً بالشركات الأقل خبرة وتصنيف وهو ما انعكس بالضرورة على مستوى أداء المشاريع.

كما تُبرز النتائج أن العبارة الثالثة وهي: "ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من قدرة المتنافس على توفير طواقم فنية وهندسية ذات مهارة وخبرة مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية" حصلت على متوسط حسابي عالي حيث بلغ (3.94)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.41 إلى 4.20) والتي تشير إلى خيار "أوافق" في أداة الدراسة، حيث أن ما نسبته (93.2%) من أفراد العينة يعبرون عن أن المعايير الفنية ساعدت على التأكد من قدرات المتنافس الفنية المرتبطة بتوفير الطواقم الفنية والهندسية ذات المهارة والخبرة، والذي بدوره انعكس على اختيار متنافس قادر فنيًا على إنجاح المشروع مما ساهم في رفع أداء هذه المشاريع عمومًا.

و تتواءم هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة (أشرف وشريف، 2020) حيث بينت أنه من الأسباب الرئيسية التي أدت لتأخر المشاريع المرتبطة بالمقاول هي نقص الخبرات الفنية للطاخم، وسوء الإدارة التنظيمية لدى المقاول، مما استدعى ضرورة التأكد من توفر المعلومات اللازمة عن المشروع وظروفه واحتياجاته قبل التعاقد على تنفيذه مع أي مقاول.

وأوضحت نتائج الدراسة ووفقًا للجدول رقم (17) أن ما نسبته (91.6%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن المعايير الفنية ساهمت في اختيار متنافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب المواصفات والجودة المعتمدة، وهذه النتيجة تُرادف ما توصلت له دراسة (الديراوي، 2018) التي أوضحت نتائجها أن خطر انخفاض الجودة في المشروع حصل على أعلى نسبة توقع وفق استجابة أفراد العينة بنسبة 80% وذلك يعود لأسلوب التقييم المبني على العطاء الأقل سعرًا والذي يترتب عليه تكاليف إعادة العمل وال فشل.

كما أن ما نسبته (90.2%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن المعايير الفنية ساهمت في اختيار متنافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب الجدول الزمني المعتمد، وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة (أبو سيب، 2016) التي خلصت إلى أن ما نسبته 91% من أفراد العينة يرون أن هناك تأثير قوي لمهارة العاملين على وقت المشاريع، وأن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية للكفاءة القيادية على الوقت المحدد لتنفيذ مشاريع التشييد.

ومن خلال النتائج أعلاه يتضح أن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على تأثير معايير التقييم الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على مستوى أداء المشاريع الهندسية ما بين (3.72 إلى 3.98)، وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (أوافق) في أداة الدراسة، حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارات رقم (4)، (1)، (3)، (2)، (9)، (7)، (6)، (5)، (8)، والتي تم ترتيبها تنازليًا كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (4)، وهي: "ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من عدد وحجم ونوعية المشاريع التي نفذها المتنافس مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.98 من 5).
2. جاءت العبارة رقم (1)، وهي: "تساهم معايير تقييم العروض الفنية في تلبية احتياجات جهة عملي من المشاريع و الخدمات بما يحقق "أفضل قيمة مقابل المال"" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.96 من 5).
3. جاءت العبارة رقم (3)، وهي: "ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من قدرة المتنافس على توفير طواقم فنية وهندسية ذات مهارة وخبرة مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.94 من 5).
4. جاءت العبارة رقم (2)، وهي: "ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من قدرة المتنافس على توفير استراتيجية كاملة وأنظمة مراقبة ومتابعة مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.93 من 5).
5. جاءت العبارة رقم (9)، وهي: "بشكل عام ساعدت معايير تقييم العروض الفنية في رفع مستوى أداء المشاريع الهندسية في جهة عملي" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.91 من 5).
6. جاءت العبارة رقم (7)، وهي: "ساهمت المعايير الفنية في اختيار متنافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب المواصفات والجودة المعتمدة" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.88 من 5).

7. جاءت العبارة رقم (6)، وهي: "ساهمت المعايير الفنية في اختيار متنافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب

الجدول الزمني المعتمد" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.82 من 5).

8. جاءت العبارة رقم (5)، وهي: "ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من سياسة المتنافس وسجله

السابق في الصحة والسلامة في مكان العمل مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية

الحالية وعدم تسجيلها أي إصابات" بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.80 من 5).

9. جاءت العبارة رقم (8)، وهي: "أشعر بالرضا عن عملية إعداد معايير التقييم الفنية واختيار

المتنافسين" بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.72 من 5).

ثالثاً: التحليل الاستدلالي لأسئلة الدراسة الفرعية:

السؤال الفرعي الثالث: "ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة والتي تعزى

للمتغيرات الديموغرافية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص الوظيفي)؟"

أولاً: الفروق باختلاف متغير العمر:

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى

اختلاف المتغيرات الديموغرافية، استخدم الباحثون تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) وكذلك

اختبار ت (Independent Sample T-test)، وجاءت النتائج كما توضحها الجداول التالية:

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين	بين المجموعات	2.046	3	0.682	1.873	0.137
	داخل المجموعات	46.625	128	0.364		
	المجموع	48.671	131			
أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية	بين المجموعات	2.188	3	0.729	1.259	0.291
	داخل المجموعات	74.141	128	0.579		
	المجموع	76.329	131			

جدول 18 (نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف العمر)

يتضح من الجدول رقم (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين، أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية) تعزى لمتغير العمر.

كما يتضح من الجدول رقم (19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين، أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية) تعزى لمتغير الجنس.

المحاور	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	الدلالة
واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين	ذكر	124	3.92	1.031-	0.305	
	أنثى	8	4.15			
أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية	ذكر	124	3.88	0.030	0.976	
	أنثى	8	3.88			

جدول 19 (نتائج اختبار " Independent Sample T-test " للفروق في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الجنس)

كما يتضح من الجدول رقم (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين، أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين	بين المجموعات	1.715	2	0.858	2.356	0.099
	داخل المجموعات	46.956	129	0.364		
	المجموع	48.671	131			
أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية	بين المجموعات	0.149	2	0.074	0.126	0.882
	داخل المجموعات	76.180	129	0.591		
	المجموع	76.329	131			

جدول 20 نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف المستوى التعليمي

يتضح من الجدول رقم (21) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين) تعزى لمتغير

السنوات. ويتضح أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية) تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين	بين المجموعات	1.787	3	0.596	1.626	0.187
	داخل المجموعات	46.885	128	0.366		
	المجموع	48.671	131			
أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية	بين المجموعات	5.571	3	1.857	3.359	*0.021
	داخل المجموعات	70.758	128	0.553		
	المجموع	76.329	131			

جدول 21 نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف سنوات الخبرة

ولتحديد صالح الفروق بين كل فئة من فئات سنوات الخبرة نحو الاتجاه حول هذا المحور استخدم

الباحثون اختبار "lsd" وهذه النتائج يوضحها الجدول التالي:

المحاور	سنوات الخبرة	ن	المتوسط	أقل من 5 سنوات	5- أقل من 10 سنوات	10- أقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر
أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية	أقل من 5 سنوات	12	4.10	-			
	5- أقل من 10 سنوات	33	3.55	*	-		
	10- أقل من 15 سنة	38	3.90	*		-	
	15 سنة فأكثر	49	4.04	**			-

جدول 22 نتائج اختبار "lsd" للفروق بين فئات سنوات الخبرة

** فروق دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) فأقل * فروق دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل

يتضح من الجدول رقم (22)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)

فأقل بين إجابات أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم 5 – أقل من 10 سنوات، وأفراد عينة الدراسة الذين

سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وهذه الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم 5 – أقل من 10 سنوات. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل بين إجابات أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم 10 – أقل من 15 سنة، وأفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وهذه الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم 10 – أقل من 15 سنة.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) فأقل بين إجابات أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم 10 – أقل من 15 سنة، وأفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وهذه الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم 10 – أقل من 15 سنة.

الجدول رقم (23) يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية) تعزى لمتغير التخصص الوظيفي. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين) تعزى لمتغير التخصص الوظيفي.

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين	بين المجموعات	2.945	3	0.982	2.748	*0.046
	داخل المجموعات	45.727	128	0.357		
	المجموع	48.671	131			
أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية	بين المجموعات	2.884	3	0.961	1.675	0.176
	داخل المجموعات	73.445	128	0.574		
	المجموع	76.329	131			

جدول 23 نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف التخصص الوظيفي

ولتحديد صالح الفروق بين كل فئة من فئات التخصص الوظيفي نحو الاتجاه حول هذا المحور استخدم

الباحثون اختبار "Isd" وهذه النتائج يوضحها الجدول التالي:

المحاور	التخصص الوظيفي	ن	المتوسط	هندسي	إدارة مشتريات	إدارة مشاريع	أخرى
واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين	هندسي	56	3.81	-			
	إدارة مشتريات	22	4.19	*	-		*
	إدارة مشاريع	34	4.03			-	
	أخرى	20	3.82				-

جدول 24 نتائج اختبار "lsd" للفروق بين فئات التخصص الوظيفي

* فروق دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل

يتضح من الجدول رقم (24) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)

فأقل بين إجابات أفراد عينة الدراسة الذين تخصصهم إدارة مشتريات، وأفراد عينة الدراسة الذين تخصصهم

هندسي لصالح أفراد عينة الدراسة الذين تخصصهم إدارة مشتريات.

الفصل الخامس: أهم النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرض أهم نتائج الدراسة التي توصلت إليها، وأبرز التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

أولاً: أهم نتائج الدراسة

- بينت النتائج أن ما نسبته (95.5%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن جهات عملهم تعتمد على معايير التقييم الفني في اختيار المتنافسين لتنفيذ المشاريع، وهو ما يتوافق أصلاً مع التوجهات الجديدة لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
- كما بينت النتائج أن ما نسبته (90.8%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن معايير تقييم العروض الفنية ساعدت في رفع مستوى أداء المشاريع الهندسية في جهات عملهم.
- أما الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص الوظيفي)، فقد بينت نتائج الدراسة ما يلي:
 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين، وأثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية باختلاف متغير العمر، وقد يرجع ذلك إلى التجانس بين أفراد عينة الدراسة حيث أن أعمار أكثر من (88.6%) بين 30- أقل من 50 سنة.
 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين باختلاف متغير سنوات الخبرة.
 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين، و أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية باختلاف متغير المستوى التعليمي.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية باختلاف متغير سنوات الخبرة لصالح الموظفين ذوي الخبرات ما بين 5- أقل من 15 سنة، حيث أنهم أكثر موافقة على أثر معايير التقييم الفني على مستوى أداء المشاريع، وقد يرجع ذلك لخبرتهم في التعامل مع المشاريع الهندسية قبل تطبيق المعايير وبعدها.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين باختلاف متغير التخصص الوظيفي لصالح الموظفين الذين يعملون بالمشتريات، حيث أنهم أكثر موافقة على واقع التطبيق لمعايير التقييم الفني، وقد يرجع ذلك لدورهم الوظيفي في تطبيق ما ورد في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية حيث أنهم الجهة المسؤولة عن مهام مراجعة كراسات الطرح والتقييم والتعاقد.

ثانيًا: توصيات الدراسة

استنادًا إلى ما توصلت إليه نتائج الدراسة، يوصي الباحثون بما يلي:

- ضرورة رفع مستوى اطلاع مسؤولي المشاريع بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية على وجه الخصوص والعاملين بالأجهزة الحكومية بشكل عام باختلاف وظائفهم على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، وذلك من خلال:
- 1. ورش العمل المهمة بتطورات نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد والتعديلات التي أدرجت إليه.
- 2. الدورات التدريبية لشرح آلية التقييم الفني وضوابط إعداد المعايير وطريقة وزن المعايير بأوزان مختلفة باختلاف أهمية المعيار على المشروع.
- 3. العمل على توفير الموارد المناسبة لأرشفة الدروس المستفادة من المشاريع السابقة المطروحة ومدى مناسبة المعايير التي تم التقييم بناءً عليها.
- إشراك المسؤولين عن إدارة المشاريع الهندسية في بناء آلية التقييم ومعرفة جوانب القصور في الآلية الحالية من خلال التنسيق مع موظفي المشتريات كونهم الأكثر خبرة في هذه الآلية.

- العمل على تطوير معايير التقييم الفني لتكون أكثر دقة ومناسبة مع المشروع الذي تتواجد فيه، على أن تكون المعايير مختلفة الأوزان باختلاف أهمية المشروع ونوعه وحجمه.
- الاطلاع على نتائج الدراسات الحالية والسابقة التي اهتمت ببناء معايير التقييم وتطبيق ما ورد فيها، حيث أن غالبية الدراسات السابقة والتي تم الإشارة لها في هذه الدراسة قد ساهمت في تكوين المعرفة النظرية لمتغير معايير التقييم من خلال قياسها على الواقع أو من خلال الإشارة إلى المعايير ذات الأهمية القصوى في التقييم.

ثالثاً: مقترحات لدراسات مستقبلية

- إجراء موضوع الدراسة نفسه وقياسه على مستوى جميع الجهات الحكومية.
- دراسة أثر معيار التقييم الفني المتعلق بخبرات المتنافس على مستوى أداء المشاريع الهندسية.
- دراسة أهم المعايير الفنية المؤثرة على مستوى أداء المشاريع الهندسية

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو سيب، أيمن حسن أحمد، محمد خير، عباس الخضر، وعوض الله، عبدالله محمد (2016). أثر الكفاءة الإدارية على زمن تنفيذ مشاريع التشييد في السودان: حالة شركة التشييد الكبرى بولاية الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان: 1 - 200.
- أبو العثم، خالد عبد الرزاق (2007). تقييم العوامل التنظيمية والبيئية المؤثرة في أداء المقاولين للمشروعات الإنشائية في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: 6 - 8
- الخطيب، أحمد موسى، حيارى، خالد، حياصات، محمد (2017). تقييم تنافسية مقاولي الإنشاءات في عطاءات المشاريع الحكومية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان: 1 - 115.
- دالين، فان (1994م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. (ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون)، الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الديراوي، أنس حسن (2018). تأثير استخدام آلية الترسية على أقل الأسعار على أداء المقاولين في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- شقير، نور صلاح الدين، باكير، عامر عبد الفتاح (2010). " العطاءات العامة في الأردن: المشاكل والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان. 1 - 103.
- عبد الجواد، أشرف، إبراهيم، شريف (2020). أسباب تأخير المشاريع الهندسية بدولة الكويت، مجلة الأبحاث الهندسية، مجلد 1، 2020. ص 71.
- علي، مير إعجاز (2015). معايير اختيار المقاول من الباطن لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، الظهران.
- عليان، ربي مصطفى، وغنيم، عثمان محمد (2000). أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، (الطبعة الأولى)، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- عمرو، عبد الله راتب، الحبيس، محمود عبد الله (2022). تقييم إدارة المشاريع الإنشائية: دراسة تطبيقية على المشاريع الإنشائية في محافظة البلقاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط.
- العوض، سلى الفاتح (2016). العقد الهندسي كاستراتيجية لتنفيذ المشروع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان ، 47-58.
- الغزوي، صالح عبد اللطيف (2010). تقييم عملية إدارة العطاءات الحكومية دراسة مقارنة مع قواعد القوانين الدولية من وجهة نظر العاملين بالجهات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- غيث، إيمان عبد المعطي (2018). تأثير نظام الترسية على أقل الأسعار على الجودة في المشاريع الإنشائية في غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- الفهيري، أحمد (2012). فرز العروض الفنية والمالية في صفقات الأشغال العمومية. مجلة دراسات قانونية، ع19، 235-257.
- القنطار، حنان، خيرالله، نصرالدين، وشعبان، محمد (2006). اقتراح نظام لتقويم عروض المقاولين لتنفيذ المشروعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 1-141.
- مدثر، ندى تيسير (2019). استراتيجية إعداد العقود الهندسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- مدوخ، زهير حسن (2008). إعداد نظام متعدد المعايير في ترسية العطاءات على مقاولي التشييد في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ملحم، سامي محمد (2005م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- المملكة العربية السعودية، رؤية 2030، 2016.
- المملكة العربية السعودية، مجلس الوزراء، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، 2019.
- المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للمقاولين، التقرير الإحصائي السنوي لقطاع المقاولات، 2021.
- المملكة العربية السعودية، هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، ضوابط إعداد معايير قبول العروض، 2021.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، الدليل الاسترشادي لتحديد مجالات العمل للمشاريع الخاضعة لنظام التصنيف، 2020.
- المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، 2019.
- الوحيدي، سالم (2012). نظام التأهيل المسبق لمقاولي التشييد في قطاع غزة على أساس عملية التحليل الهرمي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Abdul Razak, N., Ejohwomu, O., Fenn, P., Okedara, K., Dosumu, B., Muhammad-Sukki, F.(2021). Identification of Health and Safety Prequalification Criteria for Contractor Selection in Construction Projects: A Systematic Review, *Energies* 2021, 14, 7244.
- Deep, S., Singh, D., & Ahmad, S. A. (2017). A Review of Contract Awards to Lowest Bidder in Indian Construction Projects via Case Based Approach, 159– 168.
- Hatush, Zedan and Skitmore, Martin R. (1997) Criteria for contractor selection. *Construction Management and Economics*:pp. 19-38.
- Idrus, Arazi & Sodangi, Mahmoud & Amran, Mohamad (2011). Decision Criteria for Selecting Main Contractors in Malaysia, *Research Journal of Applied Sciences, Engineering and Technology* 3(12): 1358-1365, 2011.
- Maqsoom, Ahsen & Bajwa, Sajjad & Zahoor, Hafiz & Dawood, Muhammad (2019). Optimizing contractor's selection and bid evaluation process in construction industry: Client's perspective, *Revista de la Construcción* :445-458.
- Othman Subhi D. Alshamrani, Muhammad Saleem, Ibrahim Khalil AlYousif & Ayed Alluqmani (2022). Development of a pre-qualification and selection framework for construction projects' contractors in Saudi Arabia, *Journal of Asian Architecture and Building Engineering* .
- Project Management Institute. (2017). A guide to the Project Management Body of Knowledge (PMBOK guide) (6th ed.).
- Ronak, Dave & Parmar, Kevin & Patel, Brijesh & Prajapati, Prof. Raju (2017). The Criteria for Contractors' Selection and Bid Evaluation & Factors Affecting Bidding Strategy in Construction, *IJSDR*, Volume 2, Issue 4.

الملاحق

الملحق (1)

استبانة الدراسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نقوم حاليًا بإعداد دراسة ميدانية على العاملين بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية تحت عنوان " واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية ". حيث تُعرف معايير التقييم الفني للمتنافسين بأنها: تلك المعايير التي تبين قدرة المنافس على الوفاء بشروط وأحكام العقد بشكل مُرضٍ وهي العنصر الأكثر أهمية الآن في اختيار العروض، حيث يجب ألا يعتمد الاختيار فقط على السعر ولكن أيضًا وفقًا لمعايير أخرى فنية. وتُعرف عملية إعداد معايير التقييم الفني بأنها: عملية وضع ضوابط تساعد الجهات الحكومية وغير الحكومية في إعداد معايير تقييم العروض الفنية بما يتناسب مع طبيعة الأعمال والمشتريات المراد طرح المنافسات بشأنها وذلك لتلبية احتياجاتها من المواد أو الخدمات بما يحقق "أفضل قيمة مقابل المال".

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية في كلٍّ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية.

إن مساهمتكم مهمة في إنجاح هذه الدراسة، من خلال تعبئة الاستبيان أدناه، مؤكداً لكم أن استخدام هذه المعلومات سيكون لغرض البحث فقط، وجميع المعلومات ستحاط بالسرية التامة.

مع خالص الشكر والتقدير

الباحثون

القسم الأول: المعلومات الشخصية

جهة العمل :

- وزارة الموارد البشرية و التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض
- الهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية

*العمر:

- 1- أقل من 30 سنة () 2- من 30- أقل من 40 سنة () 3- من 40- أقل من 50 سنة () 4- من 50 سنة فأكثر ()

*الجنس:

- 1- ذكر () 2- أنثى ()

*المستوى التعليمي:

- 1- ثانوية عامة فأقل () 2- دبلوم بعد الثانوية العامة () 3- بكالوريوس () 4- ماجستير () 5- دكتوراه ()

*عدد سنوات الخبرة:

- 1- أقل من 5 سنوات ()
2- من 5- أقل من 10 سنوات ()
3- من 10- أقل من 15 سنة ()
4- من 15 سنة فأكثر ()

*التخصص الوظيفي:

- 1- هندسي ()
2- إدارة مشتريات ()
3- إدارة مشاريع ()
4- أخرى ()

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين

تحدد العبارات التالية مدى تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، الرجاء قراءة كل عبارة، ووضع علامة (✓) في الخانة التي تمثل إجابتك:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق بشدة
1	لدي معرفة كافية بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد ولائحته التنفيذية				
2	لدي اطلاع على التغييرات التي أدرجها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد				
3	لدي اطلاع على آلية تقييم العروض المستحدثة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد				
4	لدي اطلاع على ضوابط إعداد معايير تقييم العروض المعد من قبل هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية				
5	تعتمد جهة عملي معايير تقييم العروض الفنية في اختيار المنافسين لتنفيذ المشاريع				
6	تعتمد جهة عملي في أسلوب اختيار المنافس على أساس العرض المالي فقط				
7	تتضمن كراسات الشروط والمواصفات المطروحة بنود تفصل نموذج معايير تقييم العروض الفنية وآلية الاختيار بشكل واضح				
8	تتضمن معايير تقييم العروض الفنية عدد من المعايير المختلفة لقياس قدرات المنافس فنيًا				
9	يتم إعطاء وزن نسبي لكل معيار من المعايير الفنية				
10	يتم إعطاء المعايير الفنية الأكثر أهمية وزن نسبي أكبر				
11	بشكل عام يساعد الأسلوب الحالي المستخدم لتقييم العروض فنيًا في اختيار المنافس الأفضل والأنسب لتنفيذ المشروع				

المحور الثاني: مستوى أداء المشاريع الهندسية

تحدد العبارات التالية دور تطبيق معايير التقييم الفنية في تحسين أداء المشاريع الهندسية بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، الرجاء قراءة كل عبارة، ووضع علامة (✓) في الخانة التي تمثل إجابتك:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	لا بشدة
1	تساهم معايير تقييم العروض الفنية في تلبية احتياجات جهة عملي من المشاريع أو الخدمات بما يحقق "أفضل قيمة مقابل المال"					
2	ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من قدرة المنافس على توفير استراتيجية كاملة وأنظمة مراقبة ومتابعة مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية					
3	ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من قدرة المنافس على توفير طواقم فنية وهندسية ذات مهارة وخبرة مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية					
4	ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من عدد وحجم ونوعية المشاريع التي نفذها المنافس مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية					
5	ساعد وجود معيار تقييم فني على التأكد من سياسة المنافس وسجله السابق في الصحة والسلامة في مكان العمل مما ساهم في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية الحالية وعدم تسجيلها أي إصابات					
6	ساهمت المعايير الفنية في اختيار منافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب الجدول الزمني المعتمد					
7	ساهمت المعايير الفنية في اختيار منافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب المواصفات والجودة المعتمدة					
8	أشعر بالرضا عن عملية إعداد معايير التقييم الفنية واختيار المنافسين					
9	بشكل عام ساعدت معايير تقييم العروض الفنية في رفع					

					مستوى أداء المشاريع الهندسية في جهة عملي	
--	--	--	--	--	--	--

الملحق (2)

ملخص الدراسة باللغة العربية:

ضمت هذه الدراسة "واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية: دراسة ميدانية على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية" في فصلها الأول والمعنون بـ "الإطار العام للدراسة" مقدمة الدراسة والتي تناولت موضوع الدراسة بشكل تمهيدي، حيث سعت سياسة المملكة العربية السعودية لتوجيه المنظمات الحكومية نحو تحقيق الطموحات المتمثلة برؤية المملكة 2030 والتي هدفت إلى إيجاد اقتصاد مزدهر، وكانت ركائز أحد هذا الاقتصاد هي قطاع الإنشاءات المقاولات وما يحوي من مشاريع تنمية كبرى، حيث ساهم هذا القطاع بنسبة 5.5% من الناتج الإجمالي المحلي في عام 2021.

وارتبط ذلك بما تقوم به وزارة المالية من صياغة الأنظمة واللوائح لتنظيم إجراءات المنافسات والمشتريات للجهات الحكومية بهدف تحقيق أقصى درجات الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النزاهة والشفافية المرتبطة بأعمال الجهات للمنافسات والمشتريات، حيث يعد نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بشكله الجديد النسخة الأكثر تطوراً وساهم في نقلة المشتريات الحكومية نقلة نوعية من خلال عدد غير محصور من المزايا لكل أطراف العلاقة، وكان الفصل الثاني عشر من النظام والمعنون "بمعايير تقييم العروض" أبرز التغييرات التي أدرجها النظام ولم تكن متواجدة في نسخته القديمة، وكون هذا التغيير في النظام جاء حديثاً كان ضرورياً البحث في مساهمات هذا التغيير على قطاع المقاولات والإنشاءات، لذا أتت هذه الدراسة بغرض التعرف على واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية من خلال التطبيق على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية كون بعض الباحثين من مندوبيها.

كما انبثقت مشكلة الدراسة من الأهمية القصوى للكشف عن واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية للمتنافسين وأثرها على مستوى أداء المشاريع وخاصة الهندسية منها، وذلك انطلاقاً من الآثار الإيجابية المتعددة التي أحدثها النظام في تغييراته والتي تضمنت مواد ما يخص معايير تقييم العروض، وأيضاً ما أظهرته العديد من الدراسات السابقة والأبحاث العلمية التي تناولت دراسة موضوع معايير القبول الفنية وأثرها وأهميتها

في مستوى أداء المشاريع، ونظرًا لندرة الدراسات المحلية التي تناولت قضية معايير القبول الفنية للعروض بوجه عام -في حدود علم الباحثين- فإن مشكلة الدراسة الحالية تحددت في الكشف عن واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية من خلال التطبيق على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيس تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية؟
- ما أثر تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء المشاريع الهندسية في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية؟
- ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة والتي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي ، و التخصص الوظيفي)؟

كما جاءت أهمية الدراسة العلمية من خلال الإسهام في التأسيس العلمي لمتغير معايير تقييم العروض الفنية في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية والمحاولة في الكشف عن واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، وستساهم هذه الدراسة عمليًا من خلال لفت انتباه القائمين على إعداد وتصميم المشاريع الهندسية وأصحاب القرار في المنظمات قيد الدراسة، أو المنظمات المختلفة لأهمية تطبيق مواد النظام الجديد بشكل عام، ومواد معايير التقييم الفنية بشكل خاص، بما يضمن تحقيق أهداف المنظم، وتحقيق مستوى مرتفع من الأداء في المشاريع الهندسية.

وهدفت الدراسة عمومًا إلى الكشف عن واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وأثرها على مستوى أداء المشاريع الهندسية من خلال التطبيق على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، وتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية.

- التعرف على أثر تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء المشاريع الهندسية في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية.

- التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة، والتي تُعزى إلى بعض المتغيرات الديموغرافية.

وكانت مجالات الدراسة المكانية تتمركز في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، والمجالات البشرية هم الموظفين والموظفات في هذه القطاعات، وأما المجالات الزمنية فتم تنفيذ هذه الدراسة خلال الفصل الثالث من العام الدراسية 1443/1444هـ.

وفي الفصل الثاني والمعنون بـ "الدراسات السابقة والإطار النظري" فقد تم في جزئه الأول استعراض الجهود البحثية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث تم استعراض عدد (17) دراسة سابقة، بواقع (13) دراسة عربية، و(4) دراسات أجنبية، كان أقدمها عام 1997، بينما أحدثها عام 2022، وتم خلالها التركيز على أهداف هذه الدراسات ومنهجها والأدوات الدراسية التي استخدمتها، وأيضًا أساليبها الإحصائية وأبرز نتائجها المتعلقة بموضوع الدراسة ومنها تبين عدم وجود أي من الدراسات المحلية -في حد علم الباحثين- التي استهدفت التعرف على واقع تطبيق معايير قبول العروض الفنية وأثرها على أداء المشاريع الهندسية، واتفقت الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة من حيث اتباع المنهج الوصفي التحليلي وأداة الدراسة المستخدمة،

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري لمتغير معايير القبول الفنية ومتغير المشاريع الهندسية، وبناء أداة الدراسة، ومناقشة النتائج.

وفي الجزء الثاني من هذا الفصل تم تتبع الأدبيات النظرية والدراسات العلمية المتصلة بموضوع الدراسة ومتغيراته، حيث تم التفصيل في المتغير الأول "معايير القبول الفنية" من خلال إلقاء نظرة عامة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، ومفهوم معايير القبول الفنية وتم فيه سرد عدد من التعاريف الخاصة بالمعايير الفنية وعملية التقييم، كما تضمن هذا الجزء أهمية معايير القبول الفنية حيث بينت الدراسات أنها المرحلة الأساسية لتشكيل العقود، كما قام الباحثون بتغذية هذا الجزء بعرض عدد من نماذج معايير تقييم العروض والتي تم تنقيحها بعد الاطلاع على مصادر رسمية مثل ضوابط معايير تقييم العروض الصادر من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية والدليل الاسترشادي لتحديد مجالات العمل للمشاريع الخاضعة لنظام التصنيف والصادر من وزارة الشؤون البلدية والقروية.

ثم تم التفصيل في المتغير الثاني "المشاريع الهندسية" من خلال استعراض عدد من المفاهيم الأساسية والمتعارف عليها للمشاريع الهندسية، وأيضًا التطرق لأقسام المشاريع، وتضمن هذا الجزء الأهمية التي ينطوي عليها تنفيذ المشاريع من خلال مساهمتها في خلق فرص استثمارية جديدة تساهم بدورها في توفير فرص وظيفية، كما تم ذكر التفاصيل الخاصة بأنواع العقود الهندسية حيث يتم إعدادها بصيغ مختلفة وذلك بناءً على نوع العمل المتعاقد عليه وظروفه وحجمه وذلك بعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة والمقالات المتعددة المهتمة بموضوع العقود وآلياتها، وأخيرًا في هذا الجزء استعرض الباحثون الأساليب المختصة بالشراء والتعاقد التي أدرجها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وتم وضع وصف لكل أسلوب وفقًا لما تضمنه النظام.

وفي الفصل الثالث والمعنون بـ "منهجية الدراسة وإجراءاتها" عرض الباحثون منهج الدراسة المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته لموضوعها وأهدافها، حيث تم الاعتماد على مصدرين أساسيين لجمع البيانات وهما البيانات الأولية وذلك بالبحث في الجانب الميداني من خلال استخدام الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة، والبيانات الثانوية من خلال الاطلاع والمراجعة والاستفادة من توصيات ونتائج الباحثين في دراساتهم والتعرف على الأساليب العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في الشؤون الفنية والمشتريات بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة

الرياض، والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية، في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي (1443هـ-1444هـ)، وتم استخدام البرامج الحديثة في بناء أداة الدراسة "الاستبانة" ومن ثم إرسالها لعينة عشوائية، وقد وزعت الاستبانات في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي (1443هـ-1444هـ)، وبعد التطبيق الميداني حصل الباحثون على عدد (132) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وفي إجراءات تطبيق أداة الدراسة تناول الباحثون خطوات بناء الاستبانة حيث تم أولاً: تحديد أهداف الأداة المنبثقة من الأهداف الرئيسية والفرعية لهذه الدراسة، وثانياً: بتحديد محاور الأداة وأقسامها ومنها ما يتعلق بالمغيرات المستقلة والمتعلقة بالبيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة ومنها (العمر، الجنس، سنوات الخبرة، التخصص الوظيفي)، وكذلك ما يتعلق بفقرات محاور الدراسة وهما، المحور الأول: واقع تطبيق معايير تقييم العروض الفنية للمتنافسين، واحتوى هذا المحور على (11) عبارة. المحور الثاني: أثر تطبيق معايير التقييم الفني في تحسين مستوى أداء المشاريع الهندسية، واحتوى هذا المحور على (9) عبارات.

كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال طريقتين أساسيتين وهما: الصدق الظاهري بعرض الاستبانة على 7 محكمين متخصصين وأكاديميين، وصدق الاتساق الداخلي من خلال تطبيق الاستبانة ميدانياً على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة بلغ قوامها (30) فرداً، ثم قام الباحثون بالتحقق من صدق المقياس عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون باستخدام برنامج SPSS، وكانت النتائج أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع المحور. بعد ذلك تم حساب ثبات أداة الدراسة عن طريق معادلة ألفا كرونباخ وأثبتت النتائج أن معاملات الثبات لمحاور الدراسة تراوحت بين (0.89 – 0.95) وأن معامل الثبات العام عال حيث بلغ (0.93)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

وتم في هذا الفصل استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وهي الأساليب الوصفية والتي تضمنت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومعامل ارتباط بيرسون ومعامل ثبات ألفا كرونباخ، وأيضاً الأساليب الاستدلالية أو الكمية ومنها اختبارات ت (T-test) وتحليل التباين الأحادي وكذلك اختبار أقل فرق معنوي (LSD).

وفي الفصل الرابع والمعنون بـ "عرض نتائج الدراسة وتحليلها" تم فيه أولاً: وصف وتحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة من خلال قراءة التحصيل الإحصائي للقيم من المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ونتائج الاختبارات، حيث تبين أن (56.1%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم فيما بين العشرين والأربعين عامًا، بينما أن (43.9%) من أفراد العينة أعمارهم أربعين سنة فأكثر. وأن (94 %) من أفراد عينة الدراسة من الذكور بينما (6%) فقط من إجمالي أفراد عينة الدراسة هم إناث، وكانت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس تجاوزت (71%) من إجمالي عينة الدراسة.

كما تم ثانيًا: العمل على التحليل الوصفي لأسئلة الدراسة الفرعية حيث كان السؤال الفرعي الأول: "ما واقع تطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديدة في كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية ؟" وكانت أبرز نتائجه كالتالي:

- أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور تطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين في ظل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديدة في كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية بلغ (3.93)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.41 إلى 4.20).
- تبين أن ما نسبته (94.6%) من أفراد العينة يرون أن معايير تقييم العروض فنيًا ساهمت ولو بشكل بسيط في اختيار المنافس الأنسب لتنفيذ المشروع.
- تبين أن ما نسبته (95.5%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن جهات عملهم تعتمد على معايير التقييم الفني في اختيار المنافسين لتنفيذ المشاريع، وهو ما يتوافق أصلاً مع التوجهات الجديدة لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
- تبين أن ما نسبته (97.7%) من أفراد العينة يعبرون عن أن الأسلوب المتبع لدى جهات عملهم في صياغة معايير التقييم الفني هو من خلال إعطاؤها وزن نسبي.

كما كان السؤال الفرعي الثاني: "ما أثر تطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء المشاريع الهندسية في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية؟" وكانت أبرز نتائجه كالتالي:

- اتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على وجود أثر لتطبيق معايير العروض الفنية للمتنافسين على مستوى أداء المشاريع الهندسية في كلٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمدينة الرياض والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية بمتوسط حسابي عام بلغ (3.88)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.41 إلى 4.20).
- تبين أن ما نسبته (90.8%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن معايير تقييم العروض الفنية ساعدت في رفع مستوى أداء المشاريع الهندسية في جهة عملهم.
- تبين أن ما نسبته (93.2%) من أفراد العينة يعبرون عن أن المعايير الفنية ساعدت على التأكد من قدرات المتنافس الفنية المرتبطة بتوفير الطواقم الفنية والهندسية ذات المهارة والخبرة.
- تبين أن ما نسبته (91.6%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن المعايير الفنية ساهمت في اختيار متنافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب المواصفات والجودة المعتمدة.
- تبين أن ما نسبته (90.2%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن المعايير الفنية ساهمت في اختيار متنافس يلتزم بتنفيذ المشروع حسب الجدول الزمني المعتمد.

وتم خلال استعراض نتائج السؤال الفرعي الأول والثاني مناقشة هذه النتائج ومواءمتها مع توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج.

وثالثاً: تم العمل على التحليل الاستدلالي لأسئلة الدراسة الفرعية حيث كان السؤال الفرعي الثالث: "ما مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة والتي تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص الوظيفي)؟" وكانت أبرز نتائجه كالتالي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين، أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية) تعزى لمتغير العمر.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين، أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين) تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية) تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية) تعزى لمتغير التخصص الوظيفي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة الدراسة حول (واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين) تعزى لمتغير التخصص الوظيفي.

وفي الفصل الخامس والأخير المعنون بـ "أهم النتائج والتوصيات" تناول الباحثون في هذا الفصل أهم نتائج الدراسة وأبرزها والتي كانت تجيب على أسئلة الدراسة حيث بينت النتائج أن ما نسبته (95.5%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن جهات عملهم تعتمد على معايير التقييم الفني في اختيار المنافسين لتنفيذ المشاريع، وهو ما يتوافق أصلاً مع التوجهات الجديدة لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، كما بينت النتائج أن ما نسبته (90.8%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن معايير تقييم العروض الفنية ساعدت في رفع مستوى أداء المشاريع الهندسية في جهة عملهم، أما الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص الوظيفي)، فقد بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين، وأثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية باختلاف متغير العمر، وقد

يرجع ذلك إلى التجانس بين أفراد عينة الدراسة حيث أن أعمار أكثر من (88.6%) بين 30- أقل من 50 سنة. وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين باختلاف متغير سنوات الخبرة، وتبين أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المعايير الفنية على مستوى أداء المشاريع الهندسية باختلاف متغير سنوات الخبرة لصالح الموظفين ذوي الخبرات ما بين 5- أقل من 15 سنة، حيث أنهم أكثر موافقة على أثر معايير التقييم الفني على مستوى أداء المشاريع، وقد يرجع ذلك لخبرتهم في التعامل مع المشاريع الهندسية قبل تطبيق المعايير وبعدها. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير تقييم العروض للمتنافسين باختلاف متغير التخصص الوظيفي لصالح الموظفين الذين يعملون بالمشتريات، حيث أنهم أكثر موافقة على واقع التطبيق لمعايير التقييم الفني، وقد يرجع ذلك لدورهم الوظيفي في تطبيق ما ورد في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية حيث أنهم الجهة المسؤولة عن مهام مراجعة كراسات الطرح والتقييم والتعاقد.

وأخيراً قام الباحثون بتضمين عدد من التوصيات استندت على نتائج الدراسة وكان أبرزها ضرورة رفع مستوى اطلاع مسؤولي المشاريع بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية على وجه الخصوص والعاملين بالأجهزة الحكومية بشكل عام باختلاف وظائفهم على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، بالإضافة إلى أهمية إشراك المسؤولين عن إدارة المشاريع الهندسية في بناء آلية التقييم ومعرفة جوانب القصور في الآلية الحالية من خلال التنسيق مع موظفي المشتريات كونهم الأكثر خبرة في هذا المجال.

وقدم الباحثون مقترحات لدراسات مستقبلية منها: إجراء موضوع الدراسة نفسه وقياسه على مستوى جميع الجهات الحكومية، وكذلك دراسة أثر معيار التقييم الفني المتعلق بخبرات المنافس على مستوى أداء المشاريع الهندسية.

Summary

This study included "the reality of applying criteria for evaluating technical bids for competitors in light of the new government tenders and procurement system and its impact on the level of performance of engineering projects: a field study on the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh, and the Royal Commission in Yanbu Industrial City" in its first chapter entitled "General Framework For the study" Introduction to the study, which dealt with the subject of the study in a preliminary manner, as the policy of the Kingdom of Saudi Arabia sought to direct government organizations towards achieving the aspirations of the Kingdom's Vision 2030, which aimed to create a prosperous economy, and the pillars of one of this economy were the construction and contracting sector and what it contained major development projects, As this sector contributed 5.5% of the GDP in 2021. This was related to what the Ministry of Finance is doing in terms of drafting laws and regulations to regulate the competition and procurement procedures for government agencies to achieve the highest levels of economic efficiency and enhancing integrity and transparency related to the agencies' activities for competitions and procurement, as the system of government competitions and procurement in its new form is the most advanced version and has contributed to the transfer of government procurement to a quantum leap Through an unlimited number of advantages for all parties to the relationship. The twelfth chapter of the system, entitled "Bids Evaluation

Criteria", was the most prominent of the changes that the system included that were not present in its old version. And because this change in the system came recently, it was necessary to research the contributions of this change to the contracting and construction sector. Therefore, this study came to identify the reality of applying the criteria for accepting technical bids for competitors in light of the new government tenders and procurement system and its impact on the level of performance of engineering projects through application to the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh, and the Royal Commission in Yanbu Industrial City, since some researchers are among its employees. The problem of the study also emerged from the extreme importance of revealing the reality of applying the criteria for accepting the technical offers of competitors and their impact on the level of performance of projects, especially engineering ones, based on the multiple positive effects that the system brought about in its changes, which included its articles regarding the criteria for evaluating offers, as well as what was shown by many Previous studies and scientific research has dealt with the study of technical acceptance criteria and their impact and importance on the level of project performance. Given the scarcity of local studies that dealt with the issue of technical acceptance criteria for bids in general - within the limits of the researchers' knowledge - the problem of the current study was determined by revealing the reality of applying the criteria for accepting technical bids for competitors under the new government tenders and procurement system and its impact on the level of performance of

engineering projects through application The Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh, and the Royal Commission in Yanbu Industrial City. The problem of the study is represented in the following main question: What is the reality of applying criteria for evaluating technical offers to competitors under the new government tenders and procurement system and its impact on the level of performance of engineering projects? To answer this main question, the following sub-questions were formulated: - What is the reality of applying the criteria for evaluating the technical offers of competitors under the new government tenders and procurement system in each of the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh and the Royal Commission in Yanbu Industrial City? - What is the effect of applying the criteria for evaluating the technical offers of competitors on the level of performance of engineering projects in each of the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh and the Royal Commission in Yanbu Industrial City? - To what extent are there statistically significant differences in the answers of the study sample, which are attributed to demographic variables (age, years of experience, educational qualification, and job specialization)? The importance of the scientific study came through contributing to the scientific foundation for the variable criteria for evaluating technical offers in the government competitions and procurement system and trying to reveal the reality of applying the criteria for evaluating technical offers for competitors under the new government competitions and procurement system in each of the Ministry of Human Resources and Social

Development in Riyadh and the Authority property in Yanbu Industrial City. This study will practically contribute by drawing the attention of those in charge of preparing and designing engineering projects and decision-makers in the organizations under study, or the different organizations, to the importance of applying the new system materials in general, and the technical evaluation standards materials in particular, in a way that ensures the achievement of the organizer's goals and a high level of performance. in engineering projects. The study generally aimed at revealing the reality of applying the criteria for accepting technical bids for competitors under the new government tenders and procurement system and its impact on the level of performance of engineering projects through application to the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh, and the Royal Commission in Yanbu Industrial City, and sub-objectives branched from this objective next:

- Identifying the reality of applying the criteria for evaluating technical offers for competitors under the new government competition and procurement system in each of the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh, and the Royal Commission in Yanbu Industrial City.
- To identify the impact of applying the criteria for evaluating the technical offers of competitors on the level of performance of engineering projects in each of the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh, and the Royal Commission in Yanbu Industrial City.

- Identifying the extent to which there are statistically significant differences in the answers of the sample, which are attributed to some demographic variables. The areas of spatial study were concentrated in the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh and the Royal Commission in Yanbu Industrial City. The human domains are male and female employees in these sectors, and as for the temporal domains, this study was carried out during the third semester of the academic year 1443/1444 AH.

In the second chapter, entitled "Previous Studies and Theoretical Framework", the first part reviewed previous research efforts related to the subject of the study, as several (17) previous studies were reviewed; There are (13) Arab studies, and (4) foreign studies, the oldest of which was in 1997, while the most recent one was in 2022, during which the focus was on the objectives of these studies, their methodology, and the study tools they used, as well as their statistical methods and the most prominent results related to the subject of the study. Among them, it was found that there are no local studies - as far as the researchers are aware - that aimed to identify the reality of applying the criteria for accepting technical offers and their impact on the performance of engineering projects. Previous studies enriched the theoretical framework of the technical acceptance criteria variable and the engineering projects variable, building the study tool, and discussing the results. In the second part of this chapter, theoretical literature and scientific studies related to the subject of the study and its variables were tracked. The first variable, "Technical Acceptance Criteria",

was detailed by taking an overview of the government tender and procurement system, and the concept of technical acceptance criteria, in which several special definitions were listed. Technical criteria and the evaluation process. This part also includes the importance of technical acceptance criteria, as studies have shown that it is the basic stage for contract formation. The researchers also provided this part with several models of bid evaluation criteria, which were revised after reviewing official sources such as the controls for bid evaluation standards issued by The Government Spending and Projects Efficiency Authority and the guideline for determining work areas for projects subject to the classification system issued by the Ministry of Municipal and Rural Affairs. Then, the second variable, "Engineering Projects", was detailed by reviewing several basic and recognized concepts of engineering projects, as well as addressing the sections of the projects. Details of the types of engineering contracts were also mentioned, as they are prepared in different formats, based on the type, conditions, and size of the contracted work, after reviewing several previous studies and multiple articles interested in the subject of contracts and their mechanisms. Finally, in this part, the researchers reviewed the procurement and contracting methods included in the new government competitions and procurement, and a description of each method was developed according to what was included in the system.

In the third chapter, entitled "Study Methodology and Procedures", the researchers presented the study methodology used, which is the descriptive and

analytical approach, due to its suitability to its subject and objectives. Two main sources of data collection were relied upon, which are primary data, by researching the field aspect through the use of the questionnaire as a basic tool for collecting the necessary data for a subject. The study, and secondary data through viewing, reviewing, and benefiting from the recommendations and results of researchers in their studies and identifying sound scientific methods in writing studies. The study population consisted of all employees working in technical affairs and procurement at the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh, and the Royal Commission in Yanbu Industrial City, in the second semester of the academic year (1443-1444 AH). Modern programs were used to build the study tool "questionnaire" and then it was sent to a random sample. The questionnaires were distributed in the second semester of the academic year (1443 AH-1444 AH), and after field application, the researchers obtained (132) questionnaires valid for statistical analysis. In the procedures for applying the study tool, the researchers dealt with the steps of constructing the questionnaire, where the objectives of the tool emanating from the main and sub-objectives of this study were first identified, and secondly by identifying the axes and sections of the tool, including those related to the independent variables related to the personal and functional data of the study sample, including (age, gender, years of experience, specialty Functional), as well as about the paragraphs of the study axes, namely, the first axis, the reality of applying the criteria for evaluating the technical offers of the competitors, this axis contained (11) phrases. The second axis is

the effect of applying technical evaluation criteria on improving the level of performance of engineering projects. This axis contains (9) phrases. The validity of the study tool was also verified through two basic methods, which are the virtual validity by presenting the questionnaire to 7 specialized and academic arbitrators, and the validity of the internal consistency by applying the questionnaire in the field on an exploratory sample of the study population, which consisted of (30) individuals, then the researchers verified the validity of the scale. By calculating the Pearson correlation coefficient using the SPSS program, the results were that the values of the correlation coefficient of each of the phrases with its axis are positive and statistically significant at the level of significance (0.01) or less, which indicates the sincerity of its consistency with the axis. After that, the stability of the study tool was calculated by using Cronbach's alpha equation, and the results proved that the stability coefficients for the study axes ranged between (0.89 - 0.95) and that the general stability coefficient was high, reaching (0.93), and this indicates that the questionnaire has a high degree of reliability that can be relied upon. In the field application of the study. In this chapter, the statistical methods used in the study were reviewed, which are descriptive methods, which included frequencies, percentages, arithmetic averages, standard deviation, Pearson correlation coefficient, and Cronbach's alpha stability coefficient, as well as inferential or quantitative methods, including T-tests, one-way analysis, and the least difference test. Moral (LSD).

In the fourth chapter, entitled "Presentation and Analysis of the Results of the Study", in which the personal characteristics of the study sample were first described and analyzed by showing that (56.1%) of the study sample were between twenty and forty years of age, while (43.9%) of the sample were Their age is forty years and over. And that (94%) of the study sample is males, while only (6%) of the total study sample is females. The percentage of those with a bachelor's degree exceeded (71%) of the total study sample. Secondly, the descriptive analysis of the sub-questions of the study was worked on, where the first sub-question was: "What is the reality of applying the standards of technical offers to competitors under the new government tenders and procurement system in each of the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh and the Royal Commission in Yanbu Industrial City?" Its main results were as follows:

- The general average of the answers of the study sample on the phrases of applying the standards of technical offers to competitors under the new government tenders and procurement system in each of the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh and the Royal Commission in Yanbu Industrial City was (3.93), which is an average located in the fourth category of pentatonic scale classes (from 3.41 to 4.20).
- It was found that (94.6%) of the respondents believed that the technical evaluation criteria for bids contributed, albeit in a small way, to the selection of the most suitable competitor to implement the project.

- It was found that (95.5%) of the study sample confirmed that their employers rely on technical evaluation criteria in selecting competitors to implement projects, which is in line with the new directions of the government tenders and procurement system.

- It was found that (97.7%) of the respondents express that the method used by their employers in formulating technical evaluation criteria is by giving them a relative weight. The second sub-question was: "What is the effect of applying the standards of technical bids to competitors on the level of performance of engineering projects in each of the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh and the Royal Commission in Yanbu Industrial City?" Its main results were as follows:

- It turned out that the study sample agreed that there was an effect of applying the standards of the technical offers of the competitors on the level of performance of engineering projects in each of the Ministry of Human Resources and Social Development in Riyadh and the Royal Commission in Yanbu Industrial City, with a general arithmetic average of (3.88), which is an average located in the fourth category of pentatonic scale classes (from 3.41 to 4.20).

- It was found that (90.8%) of the study sample believed that the criteria for evaluating technical proposals helped in raising the level of performance of engineering projects in their workplace.

- It was found that (93.2%) of the respondents express that the technical standards helped to ascertain the competitor's technical capabilities related to the provision of skilled and experienced technical and engineering staff.

- It was found that (91.6%) of the study sample believe that the technical criteria contributed to the selection of a competitor who is committed to implementing the project according to the approved specifications and quality.

- It was found that (90.2%) of the study sample believe that the technical criteria contributed to the selection of a competitor who is committed to implementing the project according to the approved schedule. During the review of the results of the first and second sub-questions, these results were discussed and aligned with the findings of previous studies. And thirdly, the inferential analysis of the sub-questions of the study was worked on, where the third sub-question was: "To what extent are there statistically significant differences in the answers of sample individuals, which are attributed to demographic variables (age, gender, educational level, years of experience, job specialization)?" Its main results were as follows:

- There were no statistically significant differences at the level of statistical significance (0.05) or less in the responses of the study sample about (the reality of applying bid evaluation criteria for competitors, the impact of technical standards on the level of performance of engineering projects) due to the age variable.

- There are no statistically significant differences at the level of statistical significance (0.05) or less in the responses of the study sample about (the reality of applying bid evaluation criteria for competitors, the impact of technical standards on the level of performance of engineering projects) due to the educational level variable.

- There are no statistically significant differences at the level of statistical significance (0.05) or less in the responses of the study sample about (the reality of applying criteria for evaluating offers for competitors) due to the variable years of experience.
- There are statistically significant differences at the level of statistical significance (0.05) or less in the responses of the study sample about (the impact of technical standards on the level of performance of engineering projects) due to the variable years of experience.
- There are no statistically significant differences at the level of statistical significance (0.05) or less in the responses of the study sample about (the impact of technical standards on the level of performance of engineering projects) due to the job specialization variable.
- There are statistically significant differences at the level of statistical significance (0.05) or less in the answers of the study sample about (the reality of applying criteria for evaluating offers for competitors) due to the variable of job specialization.

In the fifth and final chapter, entitled “The Most Important Findings and Recommendations,” the researchers dealt in this chapter with the most important and most prominent findings of the study, which answered the study’s questions. In selecting competitors to implement projects, which is in line with the new directions of the government tender and procurement system. The results also showed that (90.8%) of the study sample believed that the criteria for evaluating technical proposals helped raise the level of performance of engineering projects in their workplace. As for the

statistically significant differences in the answers of the study sample, which are attributed to the demographic variables (age, gender, educational level, years of experience, and job specialization), the results of the study showed that there were no statistically significant differences in the answers of the study sample about the reality of applying the criteria for evaluating offers. For competitors, the impact of technical standards on the level of performance of engineering projects according to the age variable, and may be due to the homogeneity among the study sample, as the ages of more than (88.6%) are between 30- less than 50 years. As well as the absence of statistically significant differences in the responses of the study sample about the reality of applying the criteria for evaluating offers for competitors according to the variable of years of experience. It was also found that there were statistically significant differences in the responses of the study sample about the impact of technical standards on the level of performance of engineering projects according to the variable years of experience in favor of employees with experiences between 5- less than 15 years, as they are more in agreement with the impact of technical evaluation standards on the level of performance. projects and this may be due to their experience in dealing with engineering projects before and after applying the standards. As well as presence of statistically significant differences in the responses of the study sample individuals about the reality of applying the criteria for evaluating bids for competitors according to the variable of job specialization in favor of employees who work in procurement, as they are more agreeable to the reality of the application of technical evaluation criteria,

and this may be due to their job role in applying what was stated in the system Governmental tenders and procurement, as they are the entity responsible for the tasks of reviewing the bidding, evaluation, and contract documents.

Finally, the researchers included several recommendations based on the results of the study, the most prominent of which was the need to raise the level of knowledge of project officials at the Ministry of Human Resources and Social Development and the Royal Commission in Yanbu Industrial City in particular, and workers in government agencies in general, according to their different positions, on the new government competition and procurement system, in addition to the importance of involving those responsible for managing engineering projects in building the evaluation mechanism and knowing the deficiencies in the current mechanism through coordination with the procurement staff, as they are the most experienced in this mechanism.

The researchers made proposals for future studies, including conducting the same study and measuring it at the level of all government agencies, as well as studying the impact of the technical evaluation standard related to the competitor's expertise on the level of engineering projects' performance.